

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة من 1990-2023

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب(ة):

الأستاذ(ة) المشرف(ة)

- د. فريد عبة

- أحمد تواهمي

- أحمد أمير بوبكر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
عايدة عبير بالعبودي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
فريد عبة	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
عادل مياح	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة من 1990-2023

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب (ة):

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

- د. فريد عبة

- أحمد تواهمي

- أحمد أمير بوبكر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
عايدة عبير بالعبدي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
فريد عبة	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
عادل مياح	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضل، فله الحمد أولاً وآخراً. ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدّمهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور: **فريد عبة** الذي لم يذخر جهداً في مساعدتي، فقد فتح لنا صدره، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثني على البحث، ويرغبنا فيه، ويقوّي عزيمتنا عليه فله من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة ربي عليه
إلى أمي حفصتها الله وأطال في عمرها
إلى زوجتي

إلى ابني خطيب

إلى أخي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبائي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع
أحمد تواهمي

إهداء

إلى أبي وأمي حفوضهما الله وأطال في عمرهما
إلى أخي وأخواتي
إلى أصدقائي وأحبائي
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

أحمد أمير بوبكر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023. تستخدم الدراسة منهجًا وصفيًا وتحليليًا لتحليل تطور أدوات السياسة النقدية، صافي الموجودات الخارجية، الكتلة النقدية، القروض الموجهة للاقتصاد، معدل التضخم، ومعدل البطالة. كما تحلل تطور الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي للدلالة على العلاقة الموجودة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، منها أن السياسة النقدية في الجزائر غير كافية بمفردها وتحتاج إلى تنسيق مع سياسات اقتصادية أخرى. ولاحظنا تذبذبًا في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، مع وجود تعارض في تطور الكتلة النقدية ومعدلات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى غياب التنسيق بين الجوانب النقدية والاقتصادية في الجزائر.

الكلمات الرئيسية: أدوات السياسة النقدية؛ النمو الاقتصادي؛ الكتلة النقدية، التضخم.

Abstract:

This study examines the analysis of the role of monetary policy and its relationship with economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2023. The study employs a descriptive and analytical approach to analyze the evolution of monetary policy tools, net foreign assets, money supply, loans directed to the economy, inflation rate, and unemployment rate. It also analyzes the development of Gross Domestic Product (GDP) as a representative of economic growth, and the effectiveness of monetary, credit, and banking developments on the evolution of economic growth rates to indicate the existing relationship between the monetary and real sectors in the national economy.

The study arrived at several conclusions and observations, including that monetary policy in Algeria is insufficient on its own and requires coordination with other economic policies. It noted fluctuations in inflation rates during the study period, along with conflicting trends in the evolution of money supply and economic growth rates, attributed to the lack of coordination between monetary and economic aspects in Algeria.

Key Words: Monetary policy tools; Economic growth; Money supply; Inflation.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الجدول رقم (01): تطور الاحتياطي القانوني (الإجباري) خلال الفترة (1990-2023)	48
02	الجدول رقم (02): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	50
03	الجدول رقم (03): تطور صافي الموجودات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	52
04	الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	54
05	الجدول رقم (05): تطور القروض للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	57
06	الجدول رقم (06): تطور الناتج المحلي الى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	59
07	الجدول رقم (07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	61
08	الجدول رقم (08): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	63
09	الجدول رقم (09): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).	66

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الشكل رقم 01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري كالدور)	07
2	الشكل رقم 02: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف المباشرة والنهائية للسياسة النقدية	13
3	الشكل رقم 03: الجهاز المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية 1988	38
4	الشكل رقم 04: تطور أداة الاحتياطي الاجباري للفترة (1994-2023)	49
5	الشكل رقم 05: تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990-2023)	50
6	الشكل رقم 06: تطور صافي الموجودات الخارجية للفترة (1990-2023)	53
7	الشكل رقم 07: تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2023)	55
8	الشكل رقم 08: تطور القروض للاقتصاد للفترة (1990-2023)	57
9	الشكل رقم 09: تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-2023)	60
10	الشكل رقم 10: تطور معدل التضخم للفترة (1990-2023)	62
11	الشكل رقم 11: تطور معدل البطالة للفترة (1990-2023)	64
12	الشكل رقم 12: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-2023)	66

المقدمة

العامّة

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستقر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتاحة من قبل البنك المركزي، حيث يعتبر البنك المركزي أداة لتطبيق السياسة النقدية لأي دولة وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه السياسة فالسياسة النقدية اعتبرت بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق الأهداف الذهبية للسياسة الاقتصادية، والمتمثلة في تحقيق استقرار للأسعار والعمالة الكاملة، حفز معدلات النمو وتوازن ميزان المدفوعات.

كما تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ووفرة الائتمان وكلفتها، تماشيا مع حاجات المتعاملين الاقتصاديين، نظرا للعلاقة الوثيقة بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط، وهذا ما يعكس لنا الارتباط الوثيق بين السياسة النقدية والواقع الاقتصادي للبلد.

لذا فمن البديهي أن يكون للسياسة النقدية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال وظائفها العديدة التي تتجسد على سبيل المثال لا الحصر في تجميع المدخرات وتقييم أفضل للاستثمار، حيث أن هذه الوظائف لا بد أن تعود بالنفع على الاقتصاد ووتيرة نموه، وجوهر العلاقة بينهما يكون من خلال تحرير القطاع المالي وتحرير سعر الفائدة والائتمان الموجه، وخفض نسب الاحتياطي القانوني واستعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

ونظرا للتطورات العالمية الراهنة، والتي من أبرزها الانفتاح الاقتصادي، فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مواكبة هذه الموجة من التحول الاقتصادي وتحاول أن تجد لها مكانة في الاقتصاد العالمي. وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع الجوانب الاقتصادية، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة (الإصلاحات الذاتية)، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

لتعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم مع صدور قانون القرض والنقد سنة 1990، وترسخت أكثر كأداة هامة من أدوات الطلب الكلي مع بدء الاتفاقيات مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، بغية الانتقال من اقتصاد موجه إلى نظام اقتصاد السوق، ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي احتوت النظام المصرفي والنقدي على وجه الخصوص لتعتمد الحكومة مع بداية الألفية الثالثة على سياسة نقدية توسعية كمرحلة جديدة تماشيا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بهدف تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تتضح لنا إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالي:

كيف تساهم السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة ومن أجل تحقيق الغاية المحددة سلفا للبحث محل الدراسة وجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالسياسة النقدية، وكذا أهدافها، أدواتها؟
- 2- ما المقصود بالنمو الاقتصادي، وكيفية قياس النمو الاقتصادي؟
- 3- كيف تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- 4-

فرضيات الدراسة:

لمناقشة الإشكالية والإجابة على السؤال الجوهرى قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تساهم السياسة النقدية ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.

انبثقت عنها الفرضيات التالية:

- 1- تعتبر السياسة النقدية سياسة ضخ أو امتصاص النقود في الاقتصاد هدفها هو استقرار المستوى العام للأسعار مستخدمة أدوات متمثلة في تخفيض أو رفع معدلات إعادة الخصم أو الاحتياطي الاجباري.
- 2- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ويتم قياسه عن طريق معدلات الأسعار ومقارنتها بالقدرة الشرائية للأفراد.
- 3- عززت أدوات السياسة النقدية العلاقة بالنمو الاقتصادي من خلال الكتلة النقدية التي يمكن ضخها لتوفير السيولة من أجل تشجيع الاستثمار وبالتالي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

دور السياسة النقدية يعتبر أمرا بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، كما هو الحال في العديد من الاقتصادات الأخرى. فالسياسة النقدية تتعلق بإدارة العرض النقدي والفائدة والتضخم، وتأثيرها يمتد إلى عدة جوانب من الاقتصاد، بما في ذلك الاستثمار، والإنتاج، والتوظيف وفي الجزائر حيث تواجه التحديات الاقتصادية المتعددة مثل انخفاض أسعار النفط (وهو مورد رئيسي للدخل الوطني) والتحديات الاجتماعية والسياسية، يصبح دور السياسة النقدية حاسماً أكثر. يجب أن تتبنى الحكومة سياسات نقدية متوازنة ومدروسة لذا فأهمية الدراسة تتمثل صياغة سياسة نقدية فعالة تساعد في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال هذه الدراسة إلى:
- معرفة أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وكذا النمو الاقتصادي.
- تحليل التوازن المطلوب بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار، وكيفية تحقيق هذا التوازن من خلال السياسة النقدية.
- تحليل فعالية السياسات النقدية الحالية في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي.
- دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مثل معدلات التضخم، معدلات البطالة، ومستوى النمو الاقتصادي، وكيف يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على هذه المؤشرات.
- دراسة تأثير العوامل الخارجية مثل الأسواق العالمية وتقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر وكيفية التعامل معها.

- اقتراح سياسات نقدية محددة وتوجيهات للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل أكثر فعالية.

أسباب اختيار الموضوع:

- قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:
- نظرا لاهتمامنا بكل ما يتعلق بالاقتصاد الكلي.
- لمعرفة مدى نجاعة السياسة النقدية من خلال التدفق النقدي في الحفاض أو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- محاولة تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري والوقوف على أهم الاختلالات التي تميزه ومحاولة اقتراح حلول لغرض الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق أكثر رفاهية لأفراد المجتمع.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي وذلك في الفصل الأول، بالإضافة إلى تحليل مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023) وذلك في الفصل الثاني.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع

- 01- بهاء الدين طويل، (2015-2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990م-2010م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص دور السياسة النقدية فمن خلال الإصلاحات التي انتهجت عبر ما أتى به قانون النقد والقرض 90-10 الذي أرسى القواعد الأساسية للسلطة النقدية مساهما في استقلال أكبر للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) فقد تطورت أدوات السياسة النقدية من خلال رغبة السلطة النقدية في التحكم في مستويات التضخم كما أخذت السياسة النقدية الطابع التوسعي بفضل تعاظم الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع مقابلاتها النقدية خاصة القروض الموجهة للاقتصاد وفي الختام ومن خلال الدراسة القياسية فقد تم اثبات الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال السياسة التوسعية المنتهجة.
- 02- حدادي عبد اللطيف، (2016-2017) دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلاي اليابس سيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. والتي توصلت إلى نتيجة مهمة من خلال الدراسة التحليلية مفادها أن أدوات السياسة النقدية أجدر وأصلح من أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار العام للأسعار بالنسبة للاقتصاد الجزائري. وقد تم بفضل انتهاز السياسة النقدية إلى التحكم في الحد من تفاقم معدلات التضخم واحداث استقرار في المستوى العام للأسعار.
- 03- الأستاذة بن عزة إكرام والأستاذ الدكتور شليل عبد اللطيف، (2018)، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017، منشور بمجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 2 سنة 2018 جامعة

أبو بكر بلقايد تلمسان. والذي استخلص الى الدور المحوري الذي تلعبه السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وخاصة ضمن الإصلاحات النقدية التي انجحت في إطار الإنعاش الاقتصادي وقد تم إبراز استجابة أدوات السياسة النقدية خاصة في ظل الإصلاحات ومنح الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري من خلال تفعيل اداتي معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري في ظل غياب أداة السوق المفتوحة وهذا راجع لقلة المعاملات في كل من السوق النقدي والمالي.

04- بوقفطان سمية ، (2023-2022)، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 – 2019 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . من خلال نتائج الدراسة فقد توصلت الباحثة الى أن أدوات السياسة النقدية تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني أداة الكتلة النقدية M2، وتقييد معدلات التضخم وأيضاً لا يتم تعزيز النمو الاقتصادي عند استهداف أسعار الصرف سواء في تخفيض أو رفع قيمته.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين يسبقهما مقدمة عامة حول موضع الدراسة وتختتم بخاتمة تتضمن تلخيصاً وافياً لما تم تقديمه من خلال هذه الدراسة.

ففي **الفصل الأول** تم التطرق في المبحث الأول على عموميات حول السياسة النقدية تعريفها، أهدافها، أنواعها، وقنواتها بينما في المبحث الثاني على عموميات حول النمو الاقتصادي مفهومه والعناصر المكونة له، بالإضافة إلى أنواع النمو وكذا قياس النمو والعوامل المؤثرة فيه أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى دور السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي من خلال دور الأدوات الكمية والكيفية، وكذا درجة كفاية السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي.

أما في **الفصل الثاني** فقد تم التطرق إلى الدراسة التحليلية لواقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 ففي المبحث الأول تم التطرق الى نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة 1990-2023 ، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة ليتم الربط بين مدى فعالية أدوات السياسة النقدية على تطور واستقرار النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية
والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر البنوك المركزية بمثابة السلطة النقدية الوحيدة المفوضة للقيام بعدة مهام أساسية للنهوض باقتصاد دولة ما وأيضاً هي المسؤولة عن الجهاز المصرفي لها، وذلك من خلال خلق التوازن في السوق النقدية باستعمال ثلاثة أدوات: الاحتياطي الإلزامي، سعر الصرف، السياسة النقدية والتي تعتبر موضوع بحثنا هذا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثلت فيما يلي :

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أو الائتمانية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث أنها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية، يعتمد عليها لبلوغ أهداف مسطرة سلفا، ولكن يتم تحديد طبيعة السياسة النقدية على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في البلاد خلال فترة ما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبيا، حيث ظهر في القرن التاسع عشر إلا أن الذين كتبوا عنه كثيرون ويعود هذا لتطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية.

أولا: تعريف السياسة النقدية:

اختلف الاقتصاديون في تعريف السياسة النقدية فاتخذ كل واحد منهم هدفا من أهدافها معتبرا أنه التعريف الكامل لها وبذلك عرفت بما يلي:

1- ” الأداة التي تتألف من مجموعة من الإجراءات والترتيبات بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي “ (د. كاظم الحبكاني و د. يونس الموسوي، 2015، صفحة 14).

2- ” مجموعة الأدوات التي من خلالها تتمكن السلطة النقدية (المصرف المركزي) من التأثير على الأوضاع النقدية والاقتصادية في دولة ما، بما ينسجم والأهداف الاقتصادية العامة “ (أ. د. حسين الوادي، د. محمد سمحان، و د. أحمد سمحان، 2010، صفحة 175).

3- ” مجموع الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان (البنك المركزي) وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقود ووسائل الدفع وهو ما يعرف بالمعروض النقدي بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، مستهدفة تحقيق النمو والعمل على حماية قيمة النقود من التعرض للتقلبات الواسعة التي تعكس آثارها على مستويات الأسعار “ (د. قناوي، 2005، صفحة 210).

4- ” يقصد بالسياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل ضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد بغية تحقيق أهدافها، لاسيما استقرار الأسعار. تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي “ (موقع بنك الجزائر، 2024)

مما سبق يمكننا ان نقول بأن السياسة النقدية تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي:

- ✓ المحور الأول هو الهدف: وهو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو.
- ✓ المحور الثاني هو الكيفية: من خلال التحكم في عرض النقود باستخدام مجموعة من الأدوات.
- ✓ المحور الثالث السلطة المختصة: والمقصود بها الجهة المسؤولة عن وضع السياسة النقدية وكذا تنفيذها وهي البنك المركزي.

لذا نستطيع أن نعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الأدوات والجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي بوضعها وتنفيذها لغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ثانيا: تطور السياسة النقدية:

لقد عرفت السياسة النقدية عدة تطورات من خلال عدة مراحل مرت بها حيث عرفت اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين والنقديين ومختلف الباحثين نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في السياسات الاقتصادية المتبعة حتى وصلت إلى ما هي عليه في وقتنا الحالي فقد اختلفت المدارس النقدية في تحديد أهمية السياسة النقدية في اقتصاد أي دولة.

- 1- **المرحلة الأولى:** تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع الحيادية للنقد، والتي لا أثر لها في الحياة الاقتصادية كما رأى جون باتيست ساي (وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي)، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقد، والتي تُعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل. وقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة، وما خلفته حينها من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وعجزها آنذاك للخروج منه.
- 2- **المرحلة الثانية:** لقد ظل الفكر الكلاسيكي في المرحلة الأولى سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير خلال الفترة (1929-1932) وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، والذي حاول تقديم حلول لأزمة 1929 م، حيث أعطى دورا أكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولا فالسياسة النقدية ثانيا بحيث نظر كينز إلى النقود نظرة حركية وليست سباتيكية، وهذا لاعتماد كينز في بنائه لنظريته الاقتصادية على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وتشكيكه في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعلاجه لداء الاحتكار بداء التضخم؛ كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من أزمة الكساد العظيم، والولوج في أزمتا واختلالات وقفت فيها النظرية الكينزية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تراجعت أهمية السياسة المالية لظهور عديد النقائص فيها، حيث تأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم؛ ما دفع بعض الدول المتقدمة سنة 1951 م، للرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الوطنية فقد تميزت بما جاءت به مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وبات أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما. يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعلا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.

المرحلة الرابعة: احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسات المالية والنقدية، خاصة بعد ظهور نقائص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، حيث أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر، الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

وعليه يمكن القول إنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية لمختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته.

ثالثا: أهمية السياسة النقدية:

تكمن أهمية السياسة النقدية من خلال الدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد حيث أنه ينتقل أثرها مباشرة إلى النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيه والتأثير على مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع خاصة فيما يخص ضماخا لتأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية عالية سواء كان ذلك فيما يخص وظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل ومقياسا للقيم ومستودعا للثروة، وهي ضرورية لمسيرة النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه، من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة.

ولذلك حظيت السياسة النقدية بالاهتمام من قبل الاقتصاديين نظرا للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي كالتحكم في كمية النقود وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم والتحكم في اتجاهات وتركيب بنية النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حجم الائتمان.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف منها أهداف أولية (تشغيلية) وأهداف وسيطة، وأهداف نهائية، سنتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية:

تتمثل الأهداف الأولية في المتغيرات التي يقوم بها البنك المركزي بالتأثير عليها بهدف تحقيق الأهداف الوسيطة وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

1- مجمعات الاحتياطات النقدية: وتعرف على أنها القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي وأنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون من زاوية استخدامها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

2- ظروف سوق النقد: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفه السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك، هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

الأهداف الوسيطة هي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية تمثله في البنك المركزي أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة وتتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل المجمع النقدي M1 والمجمع النقدي M2 وسعر الفائدة وسعر الصرف. ومن الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطة هو:

- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب امراً أساسياً للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهرياً أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلاً، وقد تصل إلى سنة. ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

- **القدرة على التحكم والسيطرة على الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء استراتيجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط وذلك لإعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار فمثلاً يمكن للبنك المركزي أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي، لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم ولهذا لا يمكنه أن يجرم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط.

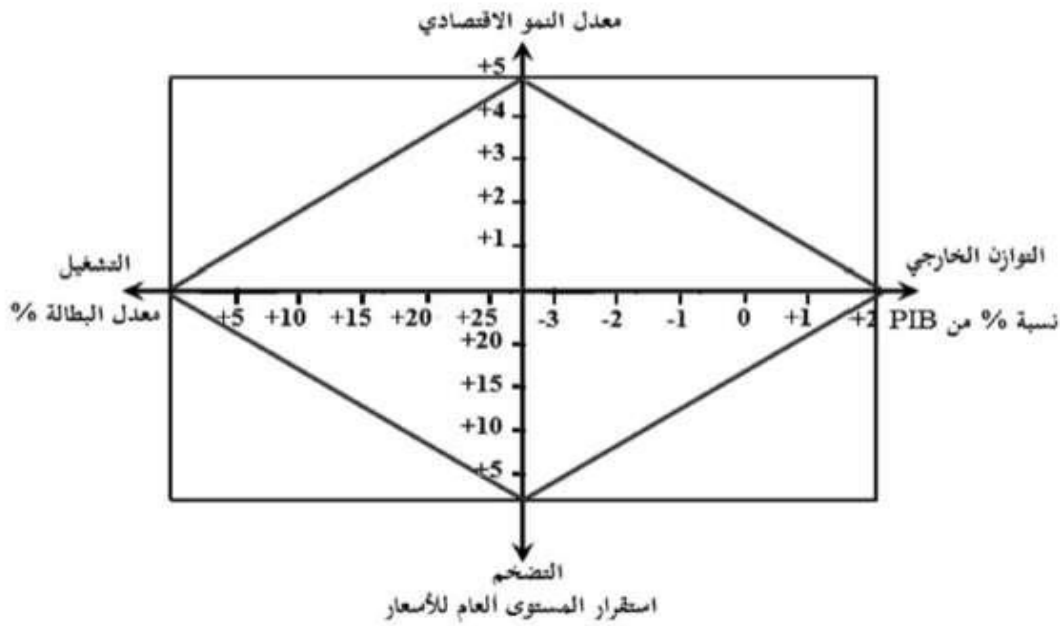
- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائماً حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة

مرتبطة بالأهداف النهائية إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة وتمثل هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيق ما يعرف بالمربع السحري لكالدور فيما يلي:

الشكل رقم 1: الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لكالدور)



المصدر: <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/77551> تاريخ التصفح: 2024/06/04

1- استقرار المستوى العام للأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويعتبر الهدف أقل وضوحاً من هدف تحقيق العمالة الكاملة، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة مرتفع وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.

2- العمالة الكاملة (محرية البطالة): بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها، فإذا لتحسين وضع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل، فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وتعمل السياسة النقدية

على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمشروعات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكل البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي، حيث يشعر العاطلون بفشلهم وعدم أهميتهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي .

3- **تحسين ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة بغية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان، والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

4- **تحقيق معدل نمو اقتصاد مرتفع:** إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحقيق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي باعتباره القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في البلد. ويمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية ونوعية وأخرى حديثة، وإلى جانب هذه الأدوات يستخدم البنك المركزي مجموعة من الآليات الأخرى التي تعرف بقنوات إبلاغ السياسة النقدية، من خلالها إحداث قرارات السياسة النقدية أثراً على سلوك الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرار الأسعار ويمكن تقسيمها إلى قنوات الإبلاغ السعري والائتمانية.

أولاً: الأدوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية:

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية. (مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، 2005، الصفحات 146-148)

1- سياسة معدل إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض، ويعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية، فارتفاع تكلفة الائتمان المتمثلة في سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويقرر المستثمرون عدم الاقتراض، وقد يلجؤون إلى استثمار أموالهم في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي تخرج الأموال من فائض السيولة ويتقلص حجم الكتلة النقدية، أما في حالة إنباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم حتى يسمح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض للتوسع في منح الائتمان، فيقدم المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على التمويل بتكلفة منخفضة عندما يكون سعر الخصم أقل بكثير من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك للحصول على القروض المخصومة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر أعلى، لذلك يقوم البنك المركزي بوضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على القروض المخصومة.

تعد سياسة إعادة الخصم أداة غير فعالة في حالة الكساد منه في حالة التضخم حيث يؤدي الكساد إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال في الاستثمار حتى وإن أصبح سعر الفائدة صفر إن لم يتوفر الدافع إلى الاستثمار أي الربح، لذا غدت هذه الأداة مؤشراً أمام البنوك اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان، خاصة في ظل تدهور أهمية الكميالات كوسيلة لتمويل التجارة لزيادة سلطة الدولة على السوق النقدية من خلال الإفراط في إصدار أذونات الخزينة مما أدى إلى إضعاف دور البنوك المركزية، بالإضافة إلى استخدام وسائل حديثة وأكثر فعالية كالسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي.

2- سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي بشراء (طلب) أو بيع (عرض) بعض الأصول التي يملكها مثل أذونات الخزينة أو السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها، وبالتالي زيادة المعروض النقدي أو تقليصه بهدف التأثير في سوق النقد مباشرة ومن ثم التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير بكمية وسائل الدفع. حيث تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة من خلال ما يلي:

في حالة الركود يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية فتتفتح الاحتياطات النقدية لها وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإنباع سياسة انكماشية ويدخل هذا الأخير إلى السوق بائعاً للأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها نقداً فتقل الاحتياطات النقدية لديها وتنخفض قدرتها على منح الائتمان مما يقلل في الأخير من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، فتتخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة، وتعتبر سياسة السوق المفتوحة فعالة مقارنة بسياسة سعر الخصم نظراً لما تتمتع به من خصائص منها:

- أن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود للبنك المركزي.
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء الأوراق المالية ويتبعها بعملية البيع خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى القيام بعملية إعادة الشراء وهذا ما يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة.
- إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على مدى وجود أوراق مالية كافية في السوق تسمح للبنك المركزي بالتأثير على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود بين رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا على الاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح منخفضة بالإضافة إلى أن تطبيق هذه الأداة يتطلب توفر أسواق مالية واسعة ومنظمة خاصة في الدول التي تسعى إلى التنمية

3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري:

هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، وفي الواقع فإن قدرة البنك المركزي على التأثير في المصارف التجارية تعتمد على حاجة هذه الأخيرة للتزود بالسيولة (إعادة التمويل) فكلما كانت حاجتها إلى إعادة التمويل كبيرة كلما زادت تبعيتها والعكس صحيح، ولهذا وجدت البنوك المركزية أنه من الضروري لإحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية أن تحد من استقلاليتها عن طريق خلق تسرب في احتياطاتها النقدية يسمى أو يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وتستخدم البنوك المركزية هذه الأداة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من جهة ولحماية البنوك التجارية من جهة أخرى، وذلك بوضع نسبة من الودائع كاحتياطي لديها حتى لا تتوسع بدرجة كبيرة في الائتمان مما يؤثر على حجم السيولة لديها كما يقوم البنك المركزي بتوظيف وتعديل معدل الاحتياطي الإلزامي لعلاج المشاكل الاقتصادية.

في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي فتزداد الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية ومن ثم تزداد إمكانياتها على منح الائتمان، أما في حالة التضخم فإنه يقوم برفع معدل الاحتياطي الإلزامي وتنخفض الاحتياطات التي بحوزة البنوك التجارية مما يعني انخفاض قدرتها على منح الائتمان، ويقل حجم الائتمان ومعدل التوظيف، والطلب فتتخفف الأسعار.

تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في فترات التضخم باعتبار أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لرفع الاحتياطي النقدي إلا عن طريق خفض القروض وحجم الاستثمار، والودائع، وعلى العكس في حالة الكساد لأن قدرة البنوك على خلق ائتمان وزيادة حجم القروض لا يقابله طلب على هذه القروض من طرف الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار الكساد. وفي المقابل لا تعتبر هذه الأداة مرنة لأنها تعامل البنوك الصغيرة والكبيرة على حد سواء وكذا البنوك التي لديها احتياطات، ورغم ذلك تبقى هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة مقارنة بالأداتين السابقتين للسياسة النقدية (سعر الخصم والسوق المفتوحة) خاصة في الدول النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية ونقدية واسعة

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل.

1- سياسة تأطير القروض (الائتمان):

تسعى هذه الأداة إلى تحديد أو الحد من نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما تعني أيضا تخصيص الائتمان. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بوضع سياسة تأطير القروض بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، بالإضافة إلى تقييد الائتمان تجاه البعض الآخر الذي يكون سببا في التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة مرتبطة بمعيار أجل القروض فيقوم البنك المركزي بتقييد بعض القروض القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأجل، أما عندما ينتشر التضخم بحدة يقوم هذا الأخير بصياغة سياسة تأطير قروض إجبارية بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية باعتباره إجراء مضادا للتضخم لأول مرة سنة 1948 في فرنسا، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة. (مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، 2005، الصفحات 156-157)

2- السياسة الانتقائية للقروض:

للقيام بهذه السياسة يعتمد البنك المركزي على استخدام أدوات انتقائية للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك وتمثل أدوات هذه السياسة فيما يلي: (مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، 2005، الصفحات 157-158)

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير، السكن، الزراعة، حيث أن الجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القروض وتكلفة الموارد التي تمول القروض والذي قد يأخذ شكل الإعانة المباشرة.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض.

- فرض أسعار فائدة تفاضلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تعمل السلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تشجعها الدولة بهدف تقليل تكاليف إنتاج معين.

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد.

- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية وذلك من خلال تعيين الهامش الذي على المشتري دفعه للبنوك التجارية عندما يرغب في شراء الأوراق المالية.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معيناً.
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي الحصول على ترخيص مسبق للاستيراد أو التحويل الأجنبي، بوضع إيداعات مسبقة من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.

3- سياسة معدلات الفائدة:

تهدف البنوك التجارية لأن تكون استثماراتها مربحة ولكي يتحقق ذلك يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن (المدينة) على القروض الممنوحة بواسطة البنوك ومعدلات الفوائد الدائنة المدفوعة من قبل المصارف على الودائع لأجل، بالإضافة إلى معدلات الفوائد على إعادة التمويل التي يفرضها البنك المركزي من خلال تدخلاته المباشرة أو غير المباشرة، أو بمعنى آخر حتى تكون استثمارات البنوك التجارية مربحة يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وتكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى، نجد أنه في العديد من البلدان المتقدمة والنامية قد يتدخل البنك المركزي بفرض معدلات فوائد على القطاع المصرفي وإذا كانت تترك الحرية في الغالب للمصارف لكي تحدد بنفسها معدلات الفائدة المدينة فإن التأثير على هذه المعدلات لا يجري إلا بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة المصرفي الأساسي.

تقوم المصارف في الدول المتقدمة بتحديد سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة تعد في بعض الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية تؤدي إلى جمود اقتصادي مثلما حصل في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة إلا أن هناك صعوبة في التوفيق بين معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من ناحية وتفادي التضخم والكساد من ناحية أخرى، وهنا تكمن فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي معطيات أخرى من بينها التعويض العادل للمدخرين خاصة على المدى الطويل بالإضافة إلى ممارسة التأثير على الإقراض بهدف كبح التضخم

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

1- الاقتاع الأدي:

ستعمل البنك المركزي هذا الأسلوب لما يلاحظ ان البنوك التجارية تسير عكس ما يرغب هو به وهذا عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية من أجل مساعدته على:

تنفيذ سياسة نقدية معينة. يمكن استعمال البنك المركزي لهذه الاداة من خلال استدعائه لمدراء البنوك التجارية لحثهم على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فعند ملاحظة البنك المركزي بأن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان ليس في خدمة المصالح العامة، فإنه سيطلب منهم التخفيض من حجم الائتمان من دون اللجوء إلى تطبيق الأدوات الكمية للسياسة النقدية، ونظرا للعلاقة الجيدة التي تربط البنك المركزي والبنوك التجارية كما يعد الملجأ الأخير للإقراض تكون البنوك التجارية ملزمة بإتباع أوامره وإرشاداته.

2-الإعلام:

تقضي هذه الأداة قيام البنك المركزي بعرض حالة الاقتصاد للرأي العام من خلال عرض معطيات وأرقام وإحصائيات لتبرير استعمال سياسة ائتمانية معينة دون أخرى. لأن اطلاع البنوك التجارية على الحقائق والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني يجعلهم يتبعون موقفا يتماشى مع هذه الوقائع.

3-الودائع المشترطة مسبقا من أجل الاستيراد:

هذه الأداة تخص المستوردين حيث تجبرهم على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية للاستيراد لدى البنك المركزي لمدة وبما ان جلهم غير قادرين على تعويض تلك الأموال المجمدة فإنهم بحاجة للحصول على قروض بنكية تمكنهم من تعويض القيمة المجمدة، وتهدف هذه الأداة الى تقليص حجم القروض التي بالإمكان التصرف فيها من طرف الاقتصاد وبالتالي تسمح بزيادة تكاليف الاستيراد وقد يترتب عن استعمال هذه الأداة انكماش في الكتلة النقدية حتى وان زاد حجم الودائع المسبقة للاستيراد.

4- الرقابة على شروط البيع:

تدخل البنك المركزي باستعمال هذه الأداة ليجبر المستهلك على دفع جزء من مبلغ السلعة مسبقا وتحديد الاقساط وحجمها وتحديد سقف القروض الممنوحة حسب الامكانيات المتاحة للبنك، وتستعمل هذه الأداة في الاقتصاديات الحديثة والذي يعتمد على البيع بالتقسيط والذي يهدف لزيادة استهلاك الأفراد للسلع المعمرة حتى وان لم يكن لديه المبلغ فيمكنه اللجوء الى الافراض.

الشكل رقم 02: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف المباشرة والنهائية للسياسة النقدية



المصدر: عبد الهادي يوسف، (جوان 2007) "السياسة النقدية واستهداف التضخم"، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، عمان الصفحة 16.

المطلب الرابع: أنواع وقنوات انتقال السياسة النقدية

للسياسة النقدية أنواع وقنوات يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: أنواع السياسة النقدية:

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ الاتجاهات التالية:

1- السياسة النقدية التوسعية:

هي السياسة التي تعنى بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد والجهاز المصرفي، ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتقوم البنوك جراء ذلك بـ: (فيلالي، 2022/2021، الصفحات 5-6)

أ - **تخفيض سعر إعادة الخصم:** عندما يقوم البنك بتخفيض سعر إعادة الخصم وهذا مؤشر على رغبة في تشجيع عمليات الائتمان المصرفي، ويؤدي توفر هذه السيولة النقدية إلى زيادة مقدرة البنوك على التوسع في الائتمان الذي يتحقق بإحداث التغير في سعر الفائدة.

ب - **خفض سعر الفائدة:** عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم يتلو ذلك عادة تخفيض البنوك التجارية لسعر الفائدة، وهو ما يؤدي لزيادة حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تقوم هذه الأخيرة بخفض سعر الفائدة بقدر يتناسب مع الانخفاض الذي طرأ على سعر الخصم، فيحفز الأفراد والمؤسسات على الاقتراض، مما يؤدي إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي على السلع والخدمات وتضيق الفجوة الانكماشية.

ج - **خفض نسبة الاحتياطي القانوني:** قد يلجأ البنك المركزي لخفض نسبة الاحتياطي القانوني، التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من كل وديعة لديها، مما يؤدي إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتي تستطيع البنوك التجارية إقراضها، وبالتالي تزداد قدرتها على خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.

د- **عميات السوق المفتوحة:** يدخل البنك المركزي كمشتري للسندات والأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى هذه الأخيرة، وبالتالي زيادة قدرتها على الاقتراض والاستثمار ومن ثم زيادة عرض النقود.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

تتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف منها تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدول إلى أحد الإجراءات التالية: (البكري و الصافي، 2009، صفحة 180)

أ - **زيادة سعر الخصم:** وذلك من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقلقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية، وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي لتقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الاجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة.

ب - زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي سوف يقل مقدار السيولة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الاقتراض.

ثانيا: قنوات ابلاغ السياسة النقدية:

قناة الإبلاغ هي الطريق الذي من تسلكه السياسة النقدية من خلال أدواتها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي، وهذا تبعا لاختيار الهدف الواسطي، بحيث تنحصر هذه القنوات في:

1-قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي، فترتفع تكلفة رأس المال، ويحد هذا من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.

2-قناة سعر الصرف:

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة، لأنها عندما تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملة المحلية نسبة إلى ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، والقيمة المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي تسبب في ارتفاع الصادرات الصافية، ومن ثم ارتفاع في الناتج المحلي.

3-قناة أسعار السندات المالية:

يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:

- قناة المؤشر للاستثمار (Tobin): انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالحفظ الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

- قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يترب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع النمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان:

تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج من تغير العرض النقدي، حيث تعتمد هذه القناة على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي (هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتداولة خارجيا سواء من خلال إصدار السندات أم حقوق الملكية، وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح)، وهناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي، وهما:

أ- قناة الاقتراض المصرفي: تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو، أما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس.

ب- قناة الموازنة: تعمل هذه القناة من خلال الزيادة في المخاطرة والتي يطلق عليها اسم "مخاطرة الانتقاء السلبي"، والتي تعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة للإقراض ويرجع ذلك إلى سوق انتقاء المقترضين عند اتباع سياسة نقدية انكماشية بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترض تقديمها عند الاقتراض، إضافة إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطرة إقراضها، خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومنه انخفاض الإنتاج، أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، ترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات وبالتالي يرتفع الطلب الإجمالي وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطرة الانتقاء السلبي أثر كبير.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، حيث زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولكنه ليس الشرط الوحيد، بل يوجد عوامل ضرورية أخرى تعمل على تحقيق الاستقرار والتنمية، مثل إصلاح التعليم، القضاء على الفساد، تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ... إلخ. ولذا من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى الوصول إلى رحاب التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

إن الهدف الأساسي والرئيسي لمختلف السياسات الاقتصادية هو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تحقيق استقرار في الأسعار وتقليل نسبة البطالة بالإضافة إلى محاولة القضاء على الفقر بين أفراد المجتمع وتحقيق ميزانية حكومية متوازنة لذا يؤكد الاقتصادي ويليام إيستلي (William Easterly) هذه الحقيقة بقوله: "... نتم به [النمو الاقتصادي] لأنه يجعل الفقراء أفضل حالا ويقلل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر ... نتم به لأن الأغنياء سيأكلون أكثر وسيتركون المزيد من الأدوية لأطفالهم....". (حواس، 2021، صفحة 2)

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي: قدم الاقتصاديون تعاريف مختلفة للنمو الاقتصادي منها ما يلي:

- 1- "يعتبر النمو الاقتصادي ... تلك الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، في حين يعكس نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي مدى تطور متوسط معيشة بلد ما أو متوسط مستوى الرفاهية المادية". (حواس، 2021، صفحة 4)
- 3- "... فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية". (الشرقاوي، 2015، صفحة 46).
- 4- ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

إذا يتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- ✓ إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي بنيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع كإشارة للنضج الاقتصادي.
 - ✓ التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق للاستمرار الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي.
 - ✓ لتحقيق النمو المترتب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسة وإيديولوجية
- مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي: **النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن.**

ثانيا: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

في إطار تحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجري التمييز بين مفهومين يقتربان من بعضهما البعض وهذين المفهومين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. (فليح، 2006، صفحة 459)

إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث التنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالتالي:

1- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها العامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من الناتج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

2- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية للمؤسسة والثقافية والسياسية واقتصادية والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

3- ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلا) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة) وفي توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس وفي سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيء للتكنولوجية مثلا).

4- يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا

بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

5- ويقال ان التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاهم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

6- إن النمو الاقتصادي عفوي وتلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دوناً إعداد أو تخطيط مسبق.

7- إن النمو يحصل حقا في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال والاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا يبني ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى الكثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية ودخل الأفراد رغم كونهم تحت الاحتلال. (حلاوة و صالح، 2010، الصفحات 30-32)

وبعبارة أخرى فإن النمو يمكن أن يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية السائدة ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية الثقافية والسياسية القائمة، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) وأفق زمني قصير، إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة، نوعية وكمية، أي بفضل تبدلات جذرية تشكل كسرا لحلقة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وخروجاً على معطيات ومؤسستها، إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن وضع حركي (ديناميكي) وافق زمني طويل.

المطلب الثاني: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي

أولاً: عناصر النمو الاقتصادي:

من خلال تعريف النمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة، بل يجب أن تتوفر فيه مكونات أساسية ينطلق بها وخصائص أو سمات يقاس بها، ولكي يتحقق النمو في أي مجتمع لابد أن يتوفر على مجموعة من المحددات هي: (بوقفطان، 2023/2022، صفحة 121)

1- **تراكم رأس المال:** ينتج عنها تخصيص جزء من الدخل كادخار، لكي استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال، فهي تلك التي تؤثر على الاستثمار ألا وهي توقعات الأرباح والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إذن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

2- **العمل:** هو مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته فالنمو السكاني والزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد

العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني الزيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، رغم ذلك فالنمو السكاني له تأثير موجب وتأثير سالب على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعاني من فائض في عنصر العمل، ويتوقف ذلك على قدرة النظام الاقتصادي في استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وهذه القدرة تتوقف بدورها على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توفر العوامل المرتبطة كمهارة التنظيم.

3-التقدم التكنولوجي : يعرف على أنه " السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان." يعتبر عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الإنتاجية، التي ستؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

4-الموارد الطبيعية : وهي ما تجود به الطبيعة كالتربة والمياه وهذا من خلال الكمية والنوعية ومعرفة استغلالها بطريقة تمكنها من تحقيق النمو الاقتصادي فالدول التي لا يمكنها استغلال مواردها الطبيعية لا يمكنها بطبيعة الحال الرفع في مستويات النمو الاقتصادي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي، حيث يمكن تصنيف أنواعها كما يلي:

1-النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل بطيء وتدرجي في اقتصاد البلد دون تخطيط مسبق، وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، الذي نتج عنه التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية، ليصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2-النمو العابر: من مميزاته أنه غير مستقر، وهو النمو الذي يكون ناشئ نتيجة بروز بعض العوامل الخارجية أو الداخلية في البلد، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وموتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3-النمو المخطط: هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط علمي شامل لموارد وحاجات البلد، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين والمخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع ذلك، ويمكن أن يتحول إلى تنمية اقتصادية إذا استمر لعدة عقود لتحوله إلى نمو مضطرب، باعتباره نمو ذاتي الحركة. وبما أن الاقتصاد يختلف نموه باختلاف الموارد وطريقة استخدامها فيمكن أن ينمو بطريقة توسعية، كما يمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية كما يلي:

أ-النمو التوسعي: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، أي زيادة كميات عوامل الإنتاج المتمثلة في (اليد العاملة، رأس المال، المواد الأولية)، وعليه فالنمو التوسعي يعني الزيادة في الناتج الحقيقي تناسبا مع استعمال عوامل الإنتاج دون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج.

ب-النمو المكثف: يقوم النمو المكثف على الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، بمعنى آخر أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دورا هاما، بمعنى تحسين فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية، دون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط القومي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، بمعنى أن كل مقياس واحد من هذه المؤشرات. وعلى العموم يرى البعض أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالنتائج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني، ومن أهم مقاييس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

وهي معدلات تم احتسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي بعد تحويل المنتجات العينية إلى ما يقابلها بالعملة النقدية المتداولة وكذلك تحويل الخدمات على ما يعادلها من عمليات نقدية متداولة. ورغم العديد من التحفظات عن هذا الأسلوب مثل سوء التقدير بإغفال أثر التضخم أو إغفال بسبب التحويل فيما بينها، إلا أنه لا يزال أفضل الوسائل وأسهل الأساليب بعد معالجة النقائص السالفة، بالإضافة إلى اختلاف النظم المحاسبية من بلد إلى آخر عند احتساب قيم الإنتاج والخدمات المتداولة، حيث تم احتسابها وفق ما يلي: (زكري، 2014/2013، الصفحات 44-45)

- 1- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر هذه البيانات سنوياً وبالتالي قياس معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني الخاصة بالفترة قصيرة الأجل
- 2- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** تحسباً لأثر التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد استبعاد أثر التضخم ويصلح هذا الأسلوب عند قياس معدلات النمو الاقتصادي لفترات زمنية طويلة.
- 3- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند المقارنة بين اقتصاديين حيث يتم تقييم النمو الاقتصادي المحقق بإجمالي الإنتاج والسلع والخدمات بعملة قوية بالدولار، سائدة في السوق وعادة ما يتم استخدام هذا الأسلوب في الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانياً: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي. ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلاً نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...إلخ.

ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت

الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية. ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أو الائتمانية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث أنها تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية، يعتمد عليها لبلوغ أهداف مسطرة سلفاً، ولكن يتم تحديد طبيعة السياسة النقدية على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة فتساهم السياسة النقدية بصورة غير مباشرة في عملية النمو الشامل من خلال عملية منح القروض وسياسات سعر الفائدة وسعر الصرف وغيرها التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية؛ إذ تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات، ويتعين أن على السلطات النقدية أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية، إذ أن دور السياسة النقدية يتمثل بالتضخم المستقر وتوظيف الموارد يعد تحقيق النمو المستدام من الأهداف الملحة لاقتصادات العالم. وتم صياغة السياسات من قبل صانعي السياسات بهدف تحقيق النمو، أذ تجاوزت أهداف الاقتصاد الكلي زيادة النمو الى كيف يمكن التمتع بالنمو من قبل الأفراد والمستفيدين من تغييرات السياسة أي النمو الشامل. والسياسة النقدية هي إحدى الاتجاهات المهمة لسياسات صانعي السياسة. كما هي أداة لتحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتعزيز العمالة ونمو الناتج، والتنمية المستدامة. إذ تستخدم السياسة النقدية كمحفز للنمو مما يخلق بيئة مواتية مع الحوافر المناسبة لتمكين رواد الأعمال المبتكرين لدفع النمو الشامل. يمكن استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وأيضاً يمكن استخدامها لتحفيز النمو وتأثيرها في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: دور الأدوات الكمية في عملية النمو الاقتصادي

يتمثل دورها في:

أولاً: دور سياسة معدل إعادة الخصم في النمو الاقتصادي:

سياسة معدل إعادة الخصم تلعب دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي. عادةً ما يقوم البنك المركزي في دولة ما بتحديد معدل الفائدة، والذي يعكس سعر الاقتراض للمصارف التجارية. عندما يرفع البنك المركزي معدل الفائدة، يصبح استعارة الأموال أكثر تكلفة، مما يشجع المصارف على تحصيل مزيد من الفوائد من القروض التي تمنحها، وهذا يؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستثمار وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي. على الجانب الآخر، عندما يخفض البنك المركزي معدل الفائدة، يصبح استعارة الأموال أرخص، مما يشجع المستهلكين والشركات على الاقتراض والإنفاق والاستثمار، وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تأثير معدل إعادة الخصم يتجاوب مع الظروف الاقتصادية العامة. على سبيل المثال، في حالة الركود، قد يقوم البنك المركزي بخفض معدل الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، في حين قد يرفعه في حالة الارتفاع الكبير في التضخم للحد منه. (بوقفطان، 2023/2022، الصفحات 66-68)

فسياسة معدل إعادة الخصم تؤثر أيضاً على عدة جوانب أخرى في الاقتصاد، من بينها:

1- الاستثمار والتوظيف: عندما يكون معدل الفائدة منخفضاً، يتيح ذلك للشركات والأفراد الاقتراض بتكلفة أقل للاستثمار في مشاريع جديدة أو التوسع في الأعمال الحالية، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويسهم في خلق فرص عمل جديدة. على الجانب الآخر، عندما يرتفع معدل الفائدة، قد يتراجع الاستثمار وتقل الفرص الوظيفية.

2- القروض العقارية: تؤثر سياسات معدل الفائدة بشكل كبير على سوق العقارات. عندما تكون الفائدة منخفضة، يكون الاقتراض لشراء المنازل أكثر جاذبية، مما يدفع الأسعار للارتفاع. وعلى الجانب الآخر، عندما ترتفع الفائدة، فإن الطلب على العقارات قد يتراجع ويؤثر ذلك سلباً على أسعار العقارات.

3- الاستهلاك الشخصي: يتأثر الاستهلاك الشخصي أيضاً بتغيرات في معدل الفائدة. عندما يكون الفائدة منخفضة، يتم تحفيز الاستهلاك من خلال جعل الاقتراض أرخص، مما يعزز النشاط الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، قد يتراجع الاستهلاك عندما ترتفع الفائدة بسبب زيادة تكاليف الاقتراض.

هذه الجوانب الإضافية تظهر كيف أن سياسة معدل الفائدة لها تأثير شامل على الاقتصاد بأسره وليس فقط على النمو الاقتصادي. **ثانياً: دور سياسة السوق المفتوحة في النمو الاقتصادي:**

سياسة السوق المفتوحة هي إحدى السياسات النقدية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. تتضمن هذه السياسة عموماً عمليات شراء وبيع الأوراق المالية من وإلى البنك المركزي في السوق المفتوحة بهدف التأثير على السيولة في الاقتصاد. فدور سياسة السوق المفتوحة في النمو الاقتصادي يتضمن عدة جوانب (بوقفطان، 2023/2022، الصفحات 69-70):

1- تخفيض الإنفاق: عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية الأخرى من السوق المفتوحة، يزيد من كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، مما يقلل تكلفة الاقتراض ويشجع الشركات والأفراد على الاستثمار والاستهلاك.

2- تخفيض معدل الفائدة: بزيادة السيولة في الاقتصاد، يمكن للبنك المركزي تخفيض معدل الفائدة لتحفيز الاقتراض وتشجيع النمو الاقتصادي.

3- تخفيض السوق العقارية والأسهم: عندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المالية، قد يرتفع سعرها، مما يشجع على الاستثمار في الأسواق المالية ويساهم في زيادة القيمة السوقية للأصول مثل الأسهم والعقارات.

4- مكافحة الركود: في حالات الركود الاقتصادي، يمكن لسياسة السوق المفتوحة أن تلعب دوراً هاماً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة السيولة وتخفيض تكلفة الاقتراض.

5- إدارة التضخم: بالنظر إلى أن سياسة السوق المفتوحة يمكن أن تؤثر على كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، يمكن استخدامها للمساهمة في إدارة معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

6- تحسين السيولة المصرفية: من خلال شراء الأوراق المالية من البنوك في السوق المفتوحة، يزيد البنك المركزي من سيولة البنوك، مما يسهل عمليات الإقراض ويشجع على منح المزيد من القروض إلى الشركات والأفراد، وبالتالي يعزز النشاط الاقتصادي.

7- تخفيض تكلفة الاقتراض للحكومة: بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، يمكن للبنك المركزي تقليل تكلفة الاقتراض للحكومة. هذا يساهم في توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع الحكومية والخدمات العامة، مما يعزز النمو الاقتصادي.

8- تعزيز الثقة في الاقتصاد: من خلال توجيه سياسات السوق المفتوحة بشكل مناسب، يمكن للبنك المركزي تحقيق استقرار اقتصادي ومالي، مما يزيد من ثقة الأفراد والشركات في الاقتصاد. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والاستهلاك، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

بشكل عام، تلعب سياسة السوق المفتوحة دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والاستهلاك، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. لكن هناك بعض الشروط والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ سياسة السوق المفتوحة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية بنجاح، منها:

1- الشفافية والتوازن: يجب أن تكون سياسة السوق المفتوحة شفافة ومتوازنة، مع مراعاة تأثيراتها على السيولة والفائدة والتضخم وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

2-التنسيق مع السياسات الأخرى: يجب أن تتماشى سياسة السوق المفتوحة مع السياسات النقدية والمالية والمالية العامة الأخرى لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل متكامل.

3-التوقيت الصحيح: يجب أن تكون عمليات الشراء والبيع في السوق المفتوحة موجهة بشكل صحيح وفقا للظروف الاقتصادية الراهنة والتوقعات المستقبلية.

4-المرونة: يجب أن تكون سياسة السوق المفتوحة مرنة لتتكيف مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية، وتمتص بالقدرة على التعديل والتحكم في استراتيجياتها بما يتناسب مع التطورات السائدة.

5-تقديم التقارير والتقييم الدوري: يجب أن يتم تقديم تقارير منتظمة وشفافة حول نتائج سياسة السوق المفتوحة وتأثيرها على الاقتصاد، ويجب أن يتم إجراء تقييم دوري لفعالية هذه السياسة وضبطها إذا لزم الأمر.

بالاستفادة من هذه الشروط والعوامل، يمكن لسياسة السوق المفتوحة أن تكون أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي بشكل مستدام يحتم توفر سوق مالي قويا وفعال يعد شرطا أساسيا لضمان فعالية سياسة السوق المفتوحة وتحقيق الأهداف الاقتصادية. إليك بعض الأسباب التي تجعل وجود سوق مالي قوي وفعال ضروريا لـ:

1-تيسير الإقراض: يساهم السوق المالي القوي في تسهيل عمليات الإقراض للشركات والأفراد، وهذا يعزز الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

2-توفير السيولة: يعمل السوق المالي الفعال على توفير سيولة كافية في الاقتصاد من خلال توفير وسائل لتحويل الأموال بسهولة وسرعة، مما يعزز نشاط الأعمال التجارية والاستثمار.

3-تقليل التكاليف: يمكن لوجود سوق مالي فعال تقليل تكاليف الاقتراض وتوفير فرص استثمارية متنوعة، مما يجعل الاقتراض والاستثمار أكثر جاذبية ويساهم في زيادة النشاط الاقتصادي.

4-زيادة الشفافية والثقة: يساهم السوق المالي القوي في تعزيز الشفافية والثقة في الاقتصاد، حيث يوفر آليات للتداول معتمدة على القوانين واللوائح، وهذا يشجع المستثمرين على المشاركة في السوق ويحد من المخاطر.

5-توفير موارد مالية: يمكن للسوق المالي القوي أن يوفر مصادر مالية متنوعة للشركات والحكومات والأفراد، مما يساعد في تمويل المشاريع والبرامج التنموية وبناء البنية التحتية.

باختصار، تكمن أهمية وجود سوق مالي قوي وفعال في قدرته على توفير السيولة وتسهيل الإقراض وتقليل التكاليف وزيادة الشفافية، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ثالثا: دور سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري في النمو الاقتصادي:

سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري هي إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة في الاقتصاد وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. إليك دور هذه السياسة في النمو الاقتصادي (بوقفطان، 2023/2022، الصفحات 71-73):

1-زيادة السيولة البنكية: عند خفض نسبة الاحتياطي الاجباري المطلوبة من البنوك، يتاح لها المزيد من السيولة للقروض والاقتراض. هذا يشجع البنوك على زيادة عمليات الإقراض للشركات والأفراد، مما يزيد من الاستثمار والاستهلاك ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

2-تخفيض تكلفة الاقتراض: بزيادة السيولة المتاحة للبنوك، يمكنها تقديم قروض بفائدة أقل، مما يجعل الاقتراض أكثر جاذبية للشركات والأفراد. هذا يحفز الاستثمار والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

- 3- تعزيز الثقة والتنبؤ:** سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري يمكن أن تعزز الثقة في النظام المصرفي وتعزز التنبؤ بالسيولة والاقتصاد. هذا يشجع الشركات والأفراد على الاستثمار والإنفاق بثقة، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- 4- تخفيض القروض الصغيرة والمتوسطة:** بالنسبة للبنوك، قد تتجنب بعضها المخاطر المرتبطة بالقروض الصغيرة والمتوسطة عندما تكون نسبة الاحتياطي الاجباري عالية. ومع ذلك، عندما يتم خفض هذه النسبة، يمكنها توجيه المزيد من التمويل لهذه الشرائح الهامة من الاقتصاد، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 5- تعزيز السيولة العامة:** بالإضافة إلى تخفيض النشاط المصرفي، قد يؤدي تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري أيضًا إلى زيادة السيولة العامة في الاقتصاد، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويساهم في تعزيز النمو.
- بشكل عام، سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري تعتبر أداة فعالة للبنك المركزي لتنظيم السيولة في السوق المالية وتخفيض النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإقراض وتقليل تكلفة الاقتراض.
- فبصفة خاصة وعلى سبيل المثال، في فترات الركود الاقتصادي، يمكن للبنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي الاجباري لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار والإنفاق. بالمقابل في فترات الارتفاع الحاد في التضخم قد يزيد البنك المركزي نسبة الاحتياطي الاجباري لتقليل كمية الأموال المتداولة وتقليل الضغط على الأسعار. بالإضافة إلى ذلك يمكن للسياسة النقدية تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري أن تكون موجهة بشكل خاص نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية العالية، مثل الصناعات الاستراتيجية أو الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز نمو القطاعات الحيوية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- وبصفة عامة فسياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري تعمل على تنظيم مستوى السيولة في السوق المالية وتخفيض النشاط الاقتصادي. من خلال تقليل نسبة الاحتياطي الاجباري، يمكن للبنوك توفير المزيد من التمويل للشركات والأفراد، مما يدعم الاستثمار والاستهلاك ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور الأدوات الكيفية في عملية النمو الاقتصادي

أولاً: دور سياسة تأطير القروض (الائتمان) في النمو الاقتصادي:

- سياسة تأطير القروض أو الائتمان لها دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. إليك بعض الطرق التي يمكن أن تؤثر فيها هذه السياسات على النمو الاقتصادي (بوقفطان، 2023/2022، الصفحات 76-77):
- 1- تعزيز الاستثمارات:** عندما توجه السياسات بتوفير قروض بفائدة منخفضة للشركات ورجال الأعمال، يمكن أن تشجع هذه الخطوة على زيادة الاستثمارات في المشاريع الجديدة وتوسيع الأعمال القائمة، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- 2- تعزيز الاستهلاك:** عندما يتم توفير الائتمان بشكل وفير وبأسعار فائدة منخفضة للأفراد، يمكن أن يزيد ذلك من القدرة الشرائية والاستهلاك، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- 3- تعزيز القطاع الصغير والمتوسط:** الشركات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر كبير للابتكار والوظائف، وتعتمد على الائتمان بشكل كبير لتوسيع أعمالها. سياسات تقديم القروض لهذه الشركات بشروط ملائمة يمكن أن تعزز نمو هذا القطاع وتعزز الاقتصاد بشكل عام.
- 4- ضمان الاستقرار المالي:** من خلال فرض قواعد ومتطلبات صارمة على منح القروض، يمكن للحكومات تقليل مخاطر الديون السيئة والأزمات المالية، مما يساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد.

5-تحفيز الابتكار والتنوع الاقتصادي: عندما يتم توجيه الائتمان نحو القطاعات الناشئة والمبتكرة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تنوع أكبر في الاقتصاد وزيادة في معدلات الابتكار، مما يدفع بالنمو الاقتصادي إلى المستويات الجديدة.

بشكل عام، يمكن أن تلعب سياسات تأطير القروض دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي عن طريق توجيه الائتمان نحو القطاعات الحيوية وتوفير الشروط المناسبة للتمويل. ومع ذلك، يجب أن تتبع هذه السياسات بعناية وتنفيذها بشكل فعال لضمان تحقيق الأهداف المرجوة لتحفيز النمو وتحسين الاستقرار الاقتصادي. فسياسة تأطير القروض تشمل مجموعة من الإجراءات التي تحدد كيفية منح الائتمان واستخدامه. هذه السياسة يمكن أن تتضمن:

1-سياسة سعر الفائدة: تحديد مستويات سعر الفائدة على القروض التي تؤثر على مدى جاذبية الائتمان للمقترضين وتكلفة الاقتراض. ففي حالة خفض أسعار الفائدة، قد يتم تحفيز الاستثمار والاستهلاك، مما يدعم النمو الاقتصادي.

2-شروط منح القروض: تحديد الشروط والمتطلبات التي يجب على المقترضين تحقيقها للحصول على الائتمان، مثل التقيد بمعايير الائتمان وتقديم الضمانات. هذا يمكن أن يؤثر على قدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من القروض، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

3-سياسات الرقابة والرقابة الضابطة: تنظيم ومراقبة صناعة الائتمان لضمان عدم وقوع مخاطر مالية كبيرة تهدد استقرار الاقتصاد. يشمل ذلك فحص قدرة المقترضين على سداد القروض وتطبيق إجراءات لمنع الاحتيال المالي.

4-التوجيه الاقتصادي: توجيه الائتمان نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، مثل الصناعات الابتكارية والمبتكرة والمشاريع التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

5-الدعم الحكومي: تقديم الدعم المالي أو الضمانات الحكومية لتحفيز المصارف والمؤسسات المالية لمنح القروض للقطاعات ذات الأهمية الاقتصادية.

إذا فتأثير سياسات تأطير القروض على النمو الاقتصادي يعتمد على كيفية تنفيذها وتوجيهها. عند تصميم هذه السياسة بشكل صحيح وتنفيذها بشكل فعال، يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانيا: دور السياسة الانتقائية للقروض في النمو الاقتصادي:

السياسة الانتقائية للقروض تركز على توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتي تحظى بالدعم لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية محددة. إليك بعض الطرق التي يمكن للسياسة الانتقائية للقروض أن تؤثر في النمو الاقتصادي:

1-تعزيز الصناعات الاستراتيجية: يمكن أن توجه السياسة الانتقائية للقروض التمويل نحو الصناعات الاستراتيجية التي تعتبر محورية للتنمية الاقتصادية، مثل الصناعات التحويلية، البنية التحتية، والابتكار التكنولوجي.

2-دعم الابتكار والبحث والتطوير: من خلال توجيه الائتمان نحو الشركات والمشاريع الناشئة والمبتكرة، يمكن أن تسهم السياسة الانتقائية للقروض في تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة، مما يدفع بالنمو الاقتصادي إلى المستويات الجديدة.

3-تحفيز القطاعات الصغيرة والمتوسطة: يمكن أن تركز السياسة الانتقائية للقروض على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركًا رئيسيًا للابتكار وخلق فرص العمل، من خلال توفير الائتمان بشروط ملائمة.

4-تعزيز الاستثمار الخارجي والمشاريع الكبرى: يمكن للسياسة الانتقائية للقروض أن تشجع على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتمويل المشاريع الكبرى مثل المشاريع البنية التحتية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

5-تحسين البنية التحتية والخدمات العامة: يمكن للسياسة الانتقائية للقروض دعم الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة مثل النقل والطاقة والصحة والتعليم، مما يعزز البنية الاقتصادية ويسهم في تحسين جودة الحياة وتحفيز النمو الاقتصادي.

باختصار، تلعب السياسة الانتقائية للقروض دوراً حيوياً في توجيه الاستثمار والتمويل نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (بوقفطان، 2023/2022، صفحة 77)

ثانياً: دور سياسة معدلات الفائدة في النمو الاقتصادي:

سياسة معدلات الفائدة لها دور حيوي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحديد مسار الاقتصاد بشكل عام. إليك بعض الطرق التي يؤثر فيها معدل الفائدة على النمو الاقتصادي: (لطرش، 2010، الصفحات 146-148)

- 1- **تحفيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي:** عندما تخفض معدلات الفائدة، يصبح الاقتراض أرخص، مما يشجع الأفراد والشركات على الاستثمار في المشاريع الجديدة وتوسيع الأعمال القائمة. هذا يعزز النشاط الاقتصادي ويحفز النمو.
 - 2- **تحفيز الاستثمار العقاري:** انخفاض معدلات الفائدة يجعل القروض العقارية أكثر جاذبية، مما يزيد من الطلب على العقارات ويحرك النشاط في قطاع العقارات، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
 - 3- **تحفيز الإنتاج والتوظيف:** تكلفة الاقتراض المنخفضة تشجع الشركات على زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق العمل، مما يزيد من الطلب على العمالة ويحدث نمو في الوظائف، وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.
 - 4- **تأثير على التمويل الحكومي والمصرفي:** تعزز معدلات الفائدة المنخفضة الاستقرار المالي وتقلل تكاليف الاقتراض للحكومات والمصارف، مما يمنحهم المزيد من القدرة على تمويل المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.
 - 5- **تأثير على الاستهلاك والادخار:** انخفاض معدلات الفائدة يجعل الادخار أقل جاذبية، مما يشجع الأفراد على الإنفاق والاستهلاك، وهو ما يعزز الطلب ويسهل النمو الاقتصادي. (حبو، 2014/2013، الصفحات 53-54)
 - 6- **التأثير على السياسات النقدية وسوق الأسهم:** تغيرات في معدلات الفائدة يمكن أن تؤثر على سياسات البنوك المركزية وتوجيهات السياسات النقدية، ويمكن أن تؤدي إلى تأثيرات في أسعار الأسهم وسوق الأسهم بشكل عام، مما يؤثر في الاستثمارات والثروة الشخصية ويمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي.
- بجدة الطرق وغيرها، فإن سياسة معدلات الفائدة تلعب دوراً حيوياً في توجيه الاقتصاد نحو النمو والاستقرار.

المطلب الثالث: درجة كفاية السياسة النقدية في النمو الاقتصادي

درجة كفاية السياسة النقدية تشير إلى مدى فعالية السياسات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي لإدارة العرض النقدي وتحقيق أهداف محددة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. يتعلق ذلك بتحديد متطلبات السياسة النقدية بحيث يتم تحقيق التوازن بين مستوى التضخم ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي. لفهم معنى درجة كفاية السياسة النقدية بشكل أفضل، يمكن تقسيمها إلى عدة جوانب: (مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، 2005، صفحة 200)

- 1- **التحكم في التضخم:** تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على معدلات التضخم داخل النطاق المستهدف، والذي يعتبر عادة معدلاً سنوياً معيناً. يتطلب ذلك إجراء تقديرات دقيقة للطلب والعرض النقدي وتوقعات التضخم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التضخم المفرط والحفاظ على استقرار الأسعار.
- 2- **تعزيز النمو الاقتصادي:** السياسة النقدية يمكن أن تلعب دوراً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير ظروف مالية ملائمة، مثل توفير الائتمان بسعر منخفض وتحفيز الاستثمار.

- 3- إدارة السيولة والاستقرار المالي:** يهدف البنك المركزي إلى توفير كميات من النقد المتاحة في السوق المالية بحيث تكون كافية لدعم النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تكفي للحفاظ على استقرار الأسعار ومنع حدوث أزمات مالية.
- 4- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي:** السياسة النقدية يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين الطلب الداخلي والخارجي عن طريق تنظيم مستوى العملة الوطنية والتحكم في معدلات الفائدة لتحفيز الصادرات وتقليل الواردات.
- بشكل عام، يعني درجة كفاية السياسة النقدية القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استخدام الأدوات والسياسات النقدية المناسبة وفقا للظروف الاقتصادية والمالية الراهنة.

خلاصة الفصل الأول

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المحاور التي تحيط بمختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية وكبداية تم عرض مفهوم للسياسة النقدية وأهم المراحل التي مرت بها مع توضيح أهم الأهداف التي تركز عليها ليتم تسليط الضوء على مراحل تطور السياسة النقدية، وبلوغ الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، لا بد من مجموعة من الأدوات التي تتوزع بين مباشرة أين يؤثر بها البنك المركزي مباشرة على سلوكيات البنوك والعرض النقدي، وأدوات غير مباشرة يكون فيها تأثير البنك المركزي على العرض النقدي والسيولة بصفة خاصة. وانتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، وقناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية وقناة الائتمان

ليتم التطرق بعدها إلى التعريف بالنمو الاقتصادي ومعرفة أنواعه العناصر المكونة له ليتم التعرّيج إلى قياس النمو الاقتصادي من خلال المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي والمعدلات العينية للنمو الاقتصادي. لننتقل في هذا الفصل إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التحقيق النمو من خلال أدوات السياسة النقدية سواء الكيفية منها أو الكمية لنختتمها بدرجة كفاية السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

مساهمة أدوات السياسة النقدية في
النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من العالم، للتأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية، بما يتضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر

المبحث الثاني: أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1990-2023).

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر

عشية الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تحكمه قواعد السوق البنكية الفرنسية ذو توجه ليبرالي، لا يخدم التطلعات الجديدة للدولة الجزائرية، حيث اتجهت كل الأفكار إلى تبني النظام الاشتراكي كمنهج نظام اقتصادي للدولة الجزائرية. مع وضع اجتماعي يسوده تدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة، فقر، أمية إضافة إلى توقف العملية الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير، هجرة رؤوس الأموال، تقليص شبكة الفروع المصرفية، وزوال مصارف أخرى.

كل هذه العوامل ساهمت في تأخر انطلاق الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن نظام مالي ونقدي يتوافق مع الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) (الفترة: 1962-1990)

كان الجهاز المصرفي الجزائري خلال الاستعمار الفرنسي يعتبر فرعاً تابعاً للجهاز المصرفي الفرنسي، أي لم يكن للجزائر جهاز مصرفي مستقل يقوم بالإصدار النقدي والرقابة، فالسياسة النقدية كانت تسطر من قبل وزارة المالية والبنك المركزي الفرنسي ومجلس القرض الفرنسي. البنك المركزي الفرنسي هو الذي يقوم بتنفيذ التداول عن طريق إصدار أوامر لفروعه بالجزائر.

ولذلك عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقل خاص بها، وتشكل في مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميمات، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصول إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل هي:

أولاً: المرحلة الأولى (1962-1970):

في ظل افتقار الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية، فقد كانت جل التعاملات المالية والاقتصادية تتم مع المتعاملين الفرنسيين. فضلاً عن عرقلة الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وذلك بسبب رفض البنوك الأجنبية تمويل استثمارات القطاع العام. أصبح لزاماً إرساء قواعد وأسس نظام مصرفي جزائري وطني، والذي يكون قادراً على الوفاء بمتطلبات تمويل التنمية الاقتصادية. علاوة على فرض السيادة من خلال إصدار العملة الوطنية. ومن بين أهم هذه الجهود التي هدفت إلى ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر ما يلي: (زقير، 2020، الصفحات 4-7)

فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية (29 أوت 1962):

وهو ما سمح للخزينة القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، مع صلاحيات واسعة في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بتمويل الأنشطة الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد.

1- إنشاء البنك المركزي الجزائري BCA:

أنشأ البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي بموجب القانون 144-62 المؤرخ بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل معهد الإصدار أو بنك الجزائر والذي أنشأته فرنسا خلال الفترة الاستعمارية في 4 أوت 1851 بمقتضى القانون المؤرخ في 19 جويلية 1851. ومن الناحية القانونية، اعتبر البنك المركزي الجزائري مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلالية مالية. هذا، وطبقا لقانون تأسيسه له حق فتح فروع في البلاد حسب الحاجة، وله فرع في كل ولاية. ومن اختصاصات المجلس، يذكر: تقرير الخصم وشروطه، تحديد نسبة الفائدة، إصدار وسحب النقود الورقية، وهو المسؤول عن كل من: التداول النقدي والسياسة النقدية والغطاء النقدي، وتوزيع الائتمان وشروطه ونسب الاحتياطي القانوني للبنوك، كما أنه يعتبر بمثابة المقرض الأخير للنظام المصرفي، وهو بنك الدولة في جميع أمورها المتعلقة بالقروض والضمانات والاستشارات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى كونه الرقيب على التحويل الخارجي ومراقبة ميزان المدفوعات.

3- إنشاء البنك الجزائري للتنمية BAD:

والذي تأسس في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 165-63 تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية CAD وبعد التغيير الذي طرأ على، والذي وضع مباشرة تحت نظامه الأساسي تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية سنة 1972. (لطرش، 2010، صفحة 333)

ويعمل تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات في جميع القطاعات (الصناعة، الزراعة، المناجم والصيد البحري...).

2- إصدار العملة الوطنية «الدينار الجزائري»:

تمكنت الجزائر في 10 أبريل 1964 من إصدار عملتها الوطنية، والتي تمثل السيادة الوطنية، حيث تم استهداف وضع حوالي ملياري دينار للتداول في السوق غير أن قدرات مطبعة النقود الوطنية لم تكن تتجاوز 60 ألف ورقة في اليوم لهذا تم في بادئ الأمر الاستعانة ببعض الدول لتكملة عملية الإصدار، وقد تم إصدار الدينار بقيمة 18 غرام ذهب وهذه القيمة كانت مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي في ذلك الوقت، وقد قرر البنك المركزي آنذاك اختيار أربع فئات من الأوراق النقدية لاستبدال عملة المستعمر وهي أوراق 5 و10 و50 و100 دينار.

3- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

تم تأسيسه في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 165/63 المؤرخ في 07 ماي 1963، تتمثل مهمته في جمع مدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

4- انشاء البنك الوطني الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66/178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة.

5- انشاء القرض الشعبي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 م وهو بنك ودائع، عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة، الفنادق، قروض للمجاهدين والبيع بالتقسيط.

6- انشاء البنك الخارجي الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 1 أكتوبر 1967 لتمويل مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الإقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى، كما أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك. ويمكن القول، أن ما سبق ذكره يعتبر بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة من خلال تكريس البنوك الجزائرية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية لخدمة أغراض التنمية، حيث تم تطبيق فكرة التخصيص القطاعي لتلك البنوك. حيث كل واحد من البنوك التجارية التي تم تأميمها تخصص في مجال معين من النشاط الاقتصادي. وقد سجلت خلال هذه المرحلة جملة من الاختلالات، استدعت القيام بجهود الإصلاح.

ثانيا: المرحلة الثانية (1971-1985):

1- الإصلاح المالي 1971:

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركز حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، حيث ارتكز الإصلاح المالي لسنة 1971 على المبادئ التالية: (قويدر، 2007-2008، صفحة 252)

- أ- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.
- ب- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي).
- ج- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك.
- د- منح التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك؛
- هـ- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية.

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هذا الإصلاح يتميز بالصفات التالية:

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها.

- تقليص دور البنك المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية.
- الاعتماد على القطاع العام في التمويل وتمهيش القطاع الخاص مما أدى إلى ضعف الادخار الوطني.
- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث في هذه المرحلة تم إعادة احياء دور البنوك التجارية باعتماد عدة إجراءات وذلك من اجل استرجاع البنوك لوظيفتها الأساسية وكذلك تخفيض الأعباء عن الخزينة العمومية التي تحملتها حسب الإصلاح المالي لعام 1971؛ ولهذا كان هناك المزيد من التخصص في مجال نشاط كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، حيث انبثق عنهما بنكين هما:

• بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم: 82/206 المؤرخ في: 16 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني حيث أوكلت المهام التالية:

- جميع العمليات المصرفية التقليدية.
- تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية، وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية.

• بنك التنمية المحلية:

تأسس في 30 أبريل 1985 بمقتضى المرسوم رقم: 85/85 المؤرخ في: 30 أبريل 1985 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري حيث يعتبر البنك ثاني بنك أنشا عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أوكلت له المهام التالية:

- جميع العمليات المصرفية التقليدية.
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في خطط التنمية للهيئات المحلية كما يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الاقراض بالرهن وتمويل القطاع الخاص.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1986-1989):

قانون القرض والبنك لسنة 1986:

نتيجة المشاكل الناجمة عن انتهاج الجزائر لسياسة التخطيط المركزي ، فرض عليها أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعد المزرد الأساسي لتمويل القطاعات، لذلك صدر قانون البنوك والقرض في 19 أوت 1986 حيث تم ادخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وإدارة أدواتها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقروض.

وفيما يلي نوجز أهم مبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفي كما يلي:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك.

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.
- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها .
- وادخل قانون 86-12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي:
- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية المجددة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

*** المجلس الوطني للقرض :** يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما تعلق بتمويل المخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية.

*** اللجنة التقنية للبنك :** يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية نبعا لسلطات المراقبة المختلفة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة توزيع القرض. ومن أهم المعوقات المميزة لهذه المرحلة:

- محدودية صلاحيات البنك المركزي.

- سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي بالأساس من مهام البنوك التجارية.

- شمولية صلاحية وزير المالية والتي وصلت إلى درجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة في الأساس إلى البنك المركزي.

- طبيعة ملكية البنوك التجارية والتي كانت ملكا للدولة، حيث كانت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة.

- ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار، حيث استقر هذا المعدل على نسبة 2.72 % من سنة 1972

1986 ليرتفع في سنة 1986 حيث وصل إلى نسبة 5 %.

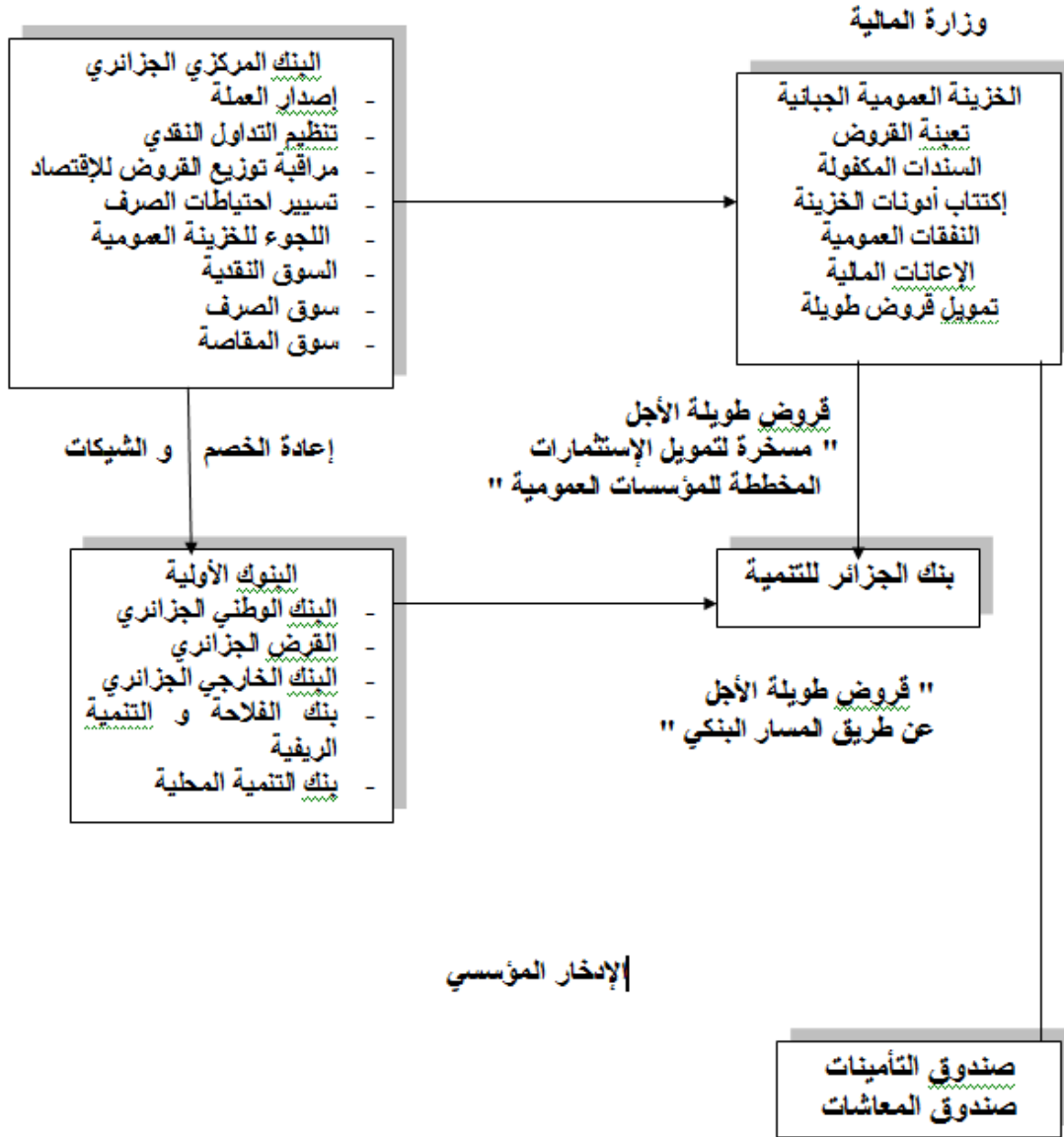
لم يستطع القانون 86-12 التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات المالية العمومية والاقتصادية سنة 1988، كما أنه لم يأخذ بعين المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد.

القانون التوجيهي للمؤسسات المالية العمومية والاقتصادية لسنة 1988:

يهدف القانون 88/06 المؤرخ في: 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات المالية العمومية والاقتصادية لتغطية النقص التي تضمنها قانون البنوك والقرض لسنة 1986 والذي يمكن تسميته بقانون استقلالية البنوك فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات وإدارة السياسة النقدية كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للاقتراض أو إلى الجمهور وأخضع

البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية وهذا كله لتعويدها على العمل بمنطق المتاجرة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق.

الشكل رقم 03: الجهاز المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية 1988



المصدر: [https://ecomdefot.blogspot.com/2015/06/Algerian-banking-system-Arabs-euro-dollar-profit-money-gold-Spain-football-sex-sexy-women-girls-scandals-music-movies-YouTube-Facebook-positions-nationality-sexual-2016-2015-](https://ecomdefot.blogspot.com/2015/06/Algerian-banking-system-Arabs-euro-dollar-profit-money-gold-Spain-football-sex-sexy-women-girls-scandals-music-movies-YouTube-Facebook-positions-nationality-sexual-2016-2015-2024/06/04)

2024/06/04 تاريخ التصفح: 2017.html

ويمكن تلخيص العناصر التي جاء بها الإصلاح فيما يلي:

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، أي أن البنوك تخضع لقواعد التجارة ونشاطها الذي يقوم على مبدأ تحقيق الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي (كالوصول على السندات، الأسهم)، كما يمكنها أن تلجأ للجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل ويمكنها طلب القروض الخارجية.
- أما على المستوى الكلي فإنه تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

وعليه يمكن القول إن إصلاحات عام 1988 قد أحدثت تغييرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث:

- أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية.
- سمح للبنوك بالحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل في الأسواق الداخلية والخارجية.
- التخلي على مبدأ التوطين البنكي.
- إنشاء مؤسسات مالية جديدة إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

إلى جانب كل من هذه التعديلات، أجريت في شهر ماي 1989 عملية تعديل أسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي، كما أدخلت بعض المرونة في هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة من قبل البنوك التجارية وأنشأت في جوان 1989 السوق النقدية، وهكذا شكلت هذه المراحل نقطة انطلاق لبروز قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي قائمة على مبدأ فصل دور الوحدات الاقتصادية عن دور الدولة في تمويل تراكم رأس المال، مكرسة بذلك للانتقال إلى نظام تسيير أكثر ليبرالية. والهدف من هذه القوانين هو إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري بشكل يساعد البنوك وبعيد وظيفتها الأولى وهي الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني، وتعمل كذلك على جمع الموارد الادخارية وتقديم القروض، وكل هذا تحت إشراف رقابة البنك المركزي الذي استرجع استقلاله.

” وعلى المستوى الكلي تم تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية “. (لطرش، 2010، صفحة 345)

المطلب الثاني: النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (الفترة: 1990-2023)

جاء قانون رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض في ظروف اقتصادية جد صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو بمثابة بداية للإصلاح الفعلي للنظام المصرفي الجزائري وكان هدفه الأساسي إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة يمتلكها بنك الجزائر حتى يتمكن من إدارة السياسة النقدية واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالنقد والقرض. حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة.

أولا: دوافع قانون النقد والقرض:

إن المبررات التي عجلت بصدور قانون النقد والقرض يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- **دوافع نقدية** : جاء هذا القانون من أجل مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية .
- **دوافع اقتصادية** : تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دور هاما في تمويل التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء

دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابا على الوضع الاقتصادي.

-دوافع تقنية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، ومن أهم مبادئه: (عقال، 2024/2023، صفحة 3)

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي إن تبنى مثل هذا المبدأ يسمح بـ:

- * استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن السياسة النقدية.

- * استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.

- * تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

- * خلق مناخ لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة والخاصة.

- * إيجاد مرونة نسبية لتحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والدائرة المالية (ميزانية الدولة) فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- * استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة.

- * تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، مع تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

- *هيئة الظروف المواتية حتى تصبح السياسة النقدية فعالة في الاقتصاد.

- * الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- * تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

- * استعادة البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية وخاصة المتعلقة بمنح القروض.

- * أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي أيضا سلطة نقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي يمثل في الأساس السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، وقد جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة،

ووضع هذه السلطة في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموحدة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5-وضع نظام بنكي على مستويين: ميز قانون النقد والقرض بين نشاط البنك المركزي الجزائري كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبهذا أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الاقراضية للبنوك، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، كذلك فإن ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط من أجل خدمة الأهداف النقدية والتحكم في السياسة النقدية. (عقال، 2024/2023، الصفحات 3-5).

ثالثا: أهداف قانون النقد والقرض:

هدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق :

- * ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية بعدما كان بنك الجزائر أداة لتمويل الخزينة دون قيود
- * منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرار، وذلك من خلال إنشاء مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية.
- * منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة النقدية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.
- * فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو المنافسة.

رابعا: تعديلات قانون النقد والقرض:

عرف قانون النقد والقرض 10/90 عدة تعديلات نوردتها فيما يلي:

01- تعديل سنة 2001:

من خلال الأمر رقم: 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 المتتم والمعدل لقانون 90-10 وتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، من خلاله تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين: مجلس الإدارة مكلف بتوجيه بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض ويختلف عن سابقه كونه مكلف فقط بالقيام بدور السلطة النقدية وكذا التخلي عن عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي وتسيير المديونية الخارجية وخدماتها وتسيير احتياطي الصرف المقدّر بـ: 12 مليار دولار سنة 2001

02- تعديل سنة 2003:

جاء بعد سلسلة أزمات القطاع المصرفي الخاص في الجزائر صدر الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة وتفاديا لحدوث مشاكل كالتالي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري وقد جاء هذا الأمر ليؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية من خلال النقاط التالية: (عزي، مسعودي، و زلاسي، 2021، الصفحات 308-

- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يعد تاجرا في علاقته مع الغير.
- لا يجوز للمحافظ ونوابه الدخول في أي استحقاقات انتخابية أو ممارسة أي وظائف حكومية.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بحيث أصبحت الحكومة تستشير في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية.
- يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها أن تحسن ميزان المدفوعات، حرية حركة الأسعار والأحوال المالية العامة، سياسة الصرف، التنظيم، الإشراف وأنظمة الدفع.
- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك، لا سيما النشاطات المتمثلة بتسيير مركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- يرفع بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة التقارير الاقتصادية والتقارير المتعلقة بالتسيير.
- تم إلغاء ما نص عليه قانون 06/88 من إمكانية اقتراض البنوك من الجمهور.
- تنشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- يصدر مجلس النقد والقرض نظاما يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة.
- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل (مراقبة أعمال البنوك التجارية الخاصة والعمومية).
- تعزيز التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور.

03- تعديل سنة 2010:

تم سن المشرع الجزائري الأمر رقم: 01/10 الصادر في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ذي يوضح الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية الخطر النظامي. ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الأخيرة. ليصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدر أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية وقد عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر). وتقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية كما تم استحداث جهاز الوقاية وحل الأزمات، مع التركيز على توجيه العمل المصرفي نحو المخاطر. فتكثيف تبادل المعلومات بين الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها)، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، يسمح بكشف أفضل عما يهدد الاستقرار المالي. (عزي، مسعودي، و زلاسي، 2021، الصفحات 310-311)

04- تعديل سنة 2017:

نتيجة الأوضاع الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية مما دفع بالخزينة الى تعبئة موارد إضافية وهكذا تم اللجوء الى قرض سندي وطني كما استفادت الخزينة بالنسبة من فوائد معتبرة من نتائج بنك الجزائر وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة الى تمويل يفوق 500 مليار دج.

قامت السلطات العمومية بمنع اللجوء الى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الازمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذا قررت الحكومة اللجوء الى اداة التمويل غير التقليدي، وقصد ادراج هذه الأداة الجديدة تم تعديل قانون النقد والقرض وفق القانون 10/17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر التي تقضي بشراء البنك المركزي السندات المالية عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات، من اجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي ان تقضى في نهاية الفترة المحددة (5 سنوات) كأقصى تقدير الى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وتحديد الية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم، وحسب الوزير الأول فان هذه الآلية الجديدة ستعطي فرصة للمستثمرين لرفع قدراتهم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيمنح قرضا تسدد على مدى 30 سنة، سيتم اعفاؤها من تسديد الفوائد على مدى 5 او 10 سنوات، وينبغي الاشارة الى ان المصادقة على هذا التعديل في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذي يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المخفوفة بالمخاطر والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار وإخلال كبير بدور بنك الجزائر في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة. (عزي، مسعودي، و زلاسي، 2021، صفحة 312)

05- تعديل سنة 2023:

بعد 20 سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رم 10/17 حاولت السلطة السياسية في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات لقد جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 بمثابة إلغاء للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 21 جوان 2003 وقد كانت هناك عدة دوافع لإصدار هذا القانون يمكن ايجازه فيما يلي:

أ- الدافع السياسي: يعد هذا التشريع أحد التشريعات الجديدة في الجزائر، وهو جزء من 54 تعهد قدمه رئيس الجمهورية لتحسين مختلف القطاعات بما في ذلك النظام المصرفي والنقدي. من خلال تحديث وتطوير النظام المالي في البلاد، لجعله أكثر كفاءة وفعالية مع تقليل التدخلات غير الضرورية للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية، مما يضمن استقلالية أكبر للبنك المركزي والمؤسسات المالية وتشجيع زيادة التعاون والمناقشات بين السياسيين عند صياغة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالقطاع المصرفي، لضمان توافق أكبر ومشاركة أوسع على عكس القوانين السابقة التي كانت تصدر بأوامر رئاسية، جاء هذا القانون الجديد بعد نقاشات ومشاورات في البرلمان، مما يعكس توجهًا نحو ديمقراطية أكبر ومشاركة أوسع في صنع القرار كما يؤكد رغبة الحكومة في الابتعاد عن السياسات القديمة وتعزيز الشفافية والانفتاح مع بروز التوجهات الواضحة نحو تلبية احتياجات المواطنين من خلال فتح مكاتب للصرف وتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، مما يشير إلى التكيف مع المتطلبات الاقتصادية والدينية للمجتمع. باختصار، فإن هذا الدافع يصف جهود الحكومة الجزائرية لإصلاح القطاع المالي من خلال تشريع جديد يعزز الاستقلالية، الشفافية، والتشاور السياسي، بما يتماشى مع التعهدات التي قدمها رئيس الجمهورية. (مختار، 2023، صفحة

ب- الدافع الاقتصادي: جاء القانون الجديد ليوضح جهود الدولة في تنويع الاقتصاد وتحسين القطاع المالي والمصرفي في ظل الرغبة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وتنويع الاقتصاد ليشمل قطاعات أخرى لجذب المزيد من الاستثمارات من داخل البلاد ومن الخارج، لدعم الاقتصاد وتنميته من خلال تحرير السوق المالية وجعلها أكثر انفتاحا وشفافية، مما يسهل دخول الاستثمارات الأجنبية والسعي نحو استغلال التقدم التكنولوجي في القطاع المالي العالمي، مثل استخدام العملات الرقمية ووسائل الدفع الحديثة من خلال اعتماد الجزائر على الخبرات الدولية في كيفية التعامل مع الأزمات المصرفية لتحسين نظامها المالي بتأسيس لجنة لمراقبة استقرار النظام المالي وضمان عدم حدوث أزمات مالية كما تسعى الدولة إلى تخصيص جزئية للبنوك الحكومية لزيادة التنافسية بينها مع تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية لكل فئات المجتمع مما يزيد من اندماج الجميع في النظام المالي مما يساهم بشكل كبير في ديناميكية الاقتصاد بشكل عام. (مختار، 2023، صفحة 287)

ت- الدافع القانوني: القانون رقم 23-09 يهدف إلى تصحيح القوانين السابقة المتعلقة بالصرف والنشاط المصرفي، مع التركيز على الصيرفة الإسلامية عبر منحها إطار قانوني خاص. كما يعزز القانون الحوكمة والرقابة المصرفية، ويزيد من استقلالية البنك الجزائري وصلاحياته. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القانون مجلس النقد والقرض من مواكبة التطورات المالية ويزوده بالأدوات اللازمة للتعامل مع الأزمات المصرفية، لضمان استقرار النظام المصرفي الذي يعتبر محور النشاط الاقتصادي. (مختار، 2023، صفحة 287)

لذلك فقد جاء القانون النقدي والمصرفي الجديد لتحقيق أهداف تعكس حجم الطموح والإمكانات الكبيرة للجزائر من خلال:

- إصلاح نظام الصرف وذلك بالسماح بإنشاء مكاتب الصرف لتحسين وتسهيل عمليات تبادل العملات الأجنبية، مما يعزز الشفافية ويزيد من كفاءة النظام المالي.
- تكييف الإطار القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في المجال المصرفي، يتمثل في تحديث القوانين واللوائح لتعزيز كفاءة ومرونة النظام المالي. يهدف هذا التكييف إلى ضمان توافق النظام النقدي والمصرفي مع المعايير الدولية، ودعم الابتكار التكنولوجي في الخدمات المصرفية، مما يعزز الاستقرار المالي ويساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.
- العمل على تعزيز الحوكمة في كافة الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الشفافية، المساءلة، والكفاءة لبناء نظام نقدي ومصرفي قوي وفعال يعزز الثقة بين المستثمرين والجمهور، ويساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني ويمكن تحقيقه من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز تدفق الأموال والاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الهدف من القانون هو تعزيز الاستقرار والثقة في النظام المصرفي والمالي من خلال وضع قواعد داخلية قوية للحوكمة. يهدف هذا التحرك إلى تحسين إدارة البنوك والمؤسسات المالية وزيادة شفافيتها ومساءلتها. من خلال تعزيز هذه القواعد، يمكن تقليل مخاطر الأزمات المالية وتعزيز الثقة بين الجمهور والمستثمرين. يتضمن ذلك تحديد مسؤوليات محددة للإدارة العليا، وتطبيق إجراءات رقابية صارمة لضمان الامتثال للمعايير المالية والقوانين، بالإضافة إلى توفير آليات للرقابة والتقييم المستمر لأداء البنوك والمؤسسات المالية.

- العمل على إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتانية يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وتعزيز الشمول المالي. يمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجية العديد من العناصر أهمها تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الأمان والحماية الرقمية وتشجيع الابتكار في وسائل الدفع وتوفير التعليم والتدريب وتشجيع الاعتماد على الشمول المالي والتعاون مع القطاع الخاص وتطوير القوانين واللوائح مما يساعد على زيادة الشمول المالي وكذا تعزيز الثقة في النظام المالي الجزائري.
- يركز على تطوير البيئة القانونية للصيرفة الإسلامية لضمان نجاحها وازدهارها من خلال إنشاء هياكل شرعية متخصصة للصيرفة الإسلامية لتحديد وتوجيه الأنشطة المالية وفقاً للأحكام الشرعية وذلك بمراجعة وتعديل القوانين المالية والمصرفية لتكييفها مع مبادئ وقواعد الصيرفة الإسلامية، وضمان التوافق مع المتطلبات الشرعية والفقهية وتوفير الحماية القانونية للمؤسسات المالية الإسلامية إذ يسعى القانون لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية وجعلها جزءاً أساسياً ومنتجاً في النظام المالي.
- توسيع نطاق رقمنة المدفوعات من خلال إطلاق شكل جديد للعملة النقدية، وهو الدينار الرقمي الجزائري، الذي يتم إصداره وإدارته من قبل البنك المركزي الجزائري. (مختار، 2023، الصفحات 287-288)

المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

أدخل القانون النقدي والمصرفي تعديلات مهمة على النظام المصرفي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي أو بهيكل البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد، حيث تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالاً لها في الجزائر، كما سمح بإنشاء البنوك الخاصة وهذه الهياكل التي أحدثتها متمثلة أساساً في:

أولاً: بنك الجزائر:

تأسس البنك المركزي بموجب القانون رقم 62 / 144 الصادر في 13 / 12 / 1962 برأسمال قدره 40 مليون فرنك، وجاء البنك المركزي كوسيلة لتمارس به الجزائر من خلاله سيادتها، من حيث قيامه بمهام خاصة منها إصدار عملات والقيام بالتمويل الاقتصادي الوطني باعتباره القرض النهائي، ولم يكتف البنك المركزي الجزائري بالقيام بالدور التقليدي في إطار مراقبة العامة بل تعدى إلى تمويل نشاطات أخرى كالتسيير الزراعي وتمويل النشاطات التنموية.

عرفه القانون النقدي والمصرفي في المادة 9 بأن بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجراً في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام القانون.

يتولى حوكمة بنك الجزائر المحافظ، ويساعده ثلاثة نواب معينين بموجب مرسوم رئاسي. لدى بنك الجزائر مجلس إدارة مسؤول عن التداول في جميع الأمور المتعلقة بالتسيير والإدارة. ويشرف على مراقبة تسيير بنك الجزائر هيئة الرقابة التي تتألف من رقيبين يعينهما مرسوم رئاسي.

1- وظائف بنك الجزائر: يتمتع بنك الجزائر بمجموعة من الوظائف أهمها:

- **وظيفة الإصدار:** ينفرد البنك المركزي بحق إصدار العملة الورقية والمعدنية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني كما يعتبر والمسؤول عن التداول النقدي والسياسة النقدية والغطاء النقدي.

• **التحكم في الائتمان:** البنك هو المسؤول في منح الائتمان مستخدما عدة وسائل تحكم أهمها سياسة تغيير سعر الفائدة، تغيير نسب الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة.

• **بنك الدولة:** ملك للدولة ولا يستطيع أن يملكه القطاع الخاص، وهو المستشار المالي للدولة والرقب على المبادلات الخارجية، فيما يخص عملية التصدير والاستيراد، وبحيث هو المشرف على الاتفاقيات المالية المنعقدة مع الخارج ولا يحتفظ بحسابات جارية للأفراد، والمنشآت على عكس البنوك التجارية، والدولة متمثلة في الخزينة العامة.

2- صلاحيات بنك الجزائر: تتمثل أهم صلاحيات بنك الجزائر في:

• ضمان استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية والسهر على ضمان الاستقرار النقدي والمالي بهدف دعم النمو الاقتصادي.

• إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر ومطالبة جميع الأطراف المعنية بتزويده بجميع المعلومات الإحصاءات التي يراها ضرورية لهذا الغرض.

• إصدار العملة النقدية وذلك ضمن شروط التغطية المتمثلة في: السبائك الذهبية، النقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم.

3- عمليات بنك الجزائر: كما تتمثل أهم عمليات بنك الجزائر في:

- القيام بكل العمليات على الذهب سواء كانت بيع أو شراء أو الاقتراض أو الرهن.
- القيام ببيع أو شراء أو خصم أو إعادة خصم كل سندات الدفع الحرة بالعملات الأجنبية.
- منح تسبيقات للبنوك لمدة أقصاها سنة.
- يمكن التدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة. يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة تسبيقات بالحساب الجاري لا تتجاوز مدتها 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية وتكون في حدود 10 % كحد أقصى من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة.

4- الهيئات التنظيمية والاشرافية لبنك الجزائر:

لبنك الجزائر جهازان يمكنانه من القيام بجميع المهام التي تقع في نطاق صلاحياته، ولا سيما مهمة المنظم والمشرف على البنوك والمؤسسات المالية في السوق. ولهذا الغرض، يكون للبنك هيئة تداولية تسمى المجلس النقدي والمصرفي، لها صفة السلطة النقدية التي تحدد الأهداف النقدية، وتحدد شروط الموافقة وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وسن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. يتم نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية. يتألف المجلس النقدي والمصرفي من المحافظ، الرئيس، وأعضاء مجلس الإدارة، وشخصيتين، يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والمالية، يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي ولدى بنك الجزائر أيضا هيئة تسمى اللجنة المصرفية، وهي السلطة المسؤولة عن مراقبة امتثال البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية ومعاينة مخالفاتها. يرأس اللجنة المصرفية محافظ بنك الجزائر. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم لخبراتهم في الأعمال المصرفية والمالية والمحاسبية، قاضيان منتدبان أحدهما من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة، ممثل عن ديوان المحاسبة، وممثل عن وزارة المالية. يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات. وتتاح للجنة المصرفية أمانة عامة يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر سلطاتها وتنظيمها وإجراءاتها التنفيذية. (بنك الجزائر، 2024)

- إذا فقد جاء القانون 09/23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:
- بنك الجزائر
- المجلس النقدي والمصرفي
- اللجنة المصرفية
- لجنة الاستقرار المالي
- اللجنة الوطنية للدفع
- بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:
- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية
- مركزية المخاطر المؤسسات والأسر.
- مركزية المستحقات غير المدفوعة.

ثانيا: البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

- 1-البنوك التجارية: هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية تلقي كما هو مذكور في القانون النقدي والمصرفي تتضمن العمليات المصرفية تلقي أموال من الجمهور وعمليات القرض، والعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.
- 2-المؤسسات المالية: هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور ويعني هذا الأمر أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير.
- 3-البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وكل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص يمنحه المجلس النقدي والمصرفي.

المبحث الثاني: أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1990-2023).

من خلا هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم تطورات أدوات السياسة النقدية في الجزائر مثل نسبة الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم.....الخ، وإلى أهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترة (1990-2023).

المطلب الأول: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 صار البنك المركزي الجزائري يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد وما يتعلق بالسياسة النقدية الراهنة فوق النظام رقم: 09-02 المؤرخ في: 2009/05/26 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها والتي تنص على بلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى بنك الجزائر الأدوات السياسية النقدية التالية: نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)، إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، استرجاع السيولة بمناقصة، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

أولا: نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)

هو التزام كل بنك بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى بنك الجزائر وقد حدد قانون النقد والقرض 10/90 من خلال المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإجباري نسبة 28% ، في البداية كان الهدف من ذلك هو حماية المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية، ولكن مع بداية 1994 أصدر بنك الجزائر التعليم رقم 16/94 التي تلزم البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر وقد تم تحديد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليم بـ: 2.5% استخدام هذه الأداة للتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك فإذا ما أراد البنك المركزي أن يخفض حجم عرض النقود، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يضطر البنوك التجارية إلى تقليص منح الائتمان والتوسع فيه، لذلك سوف نقوم بتحليل مدى تطور الاحتياطي الإجباري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الاحتياطي القانوني (الإجباري) خلال الفترة (1990-2023)

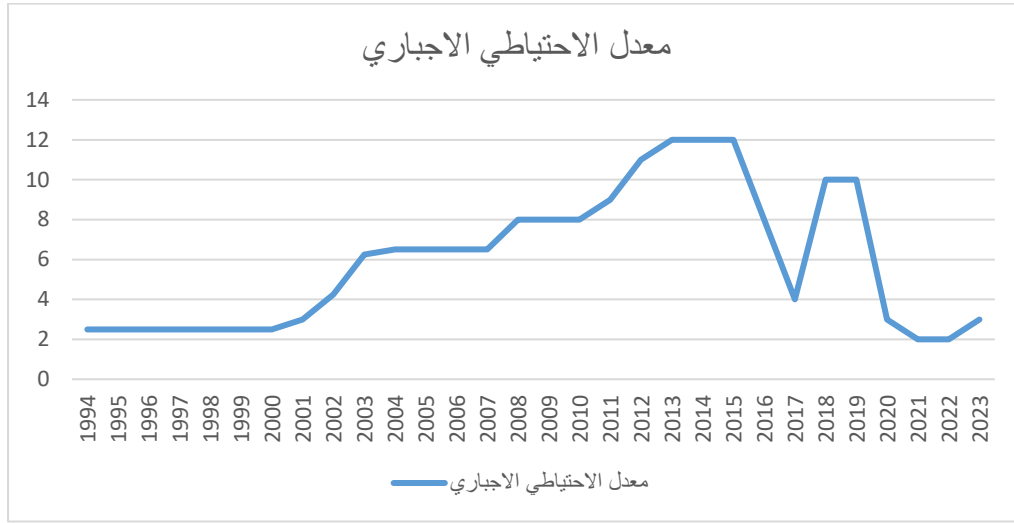
الوحدة: نسبة مئوية

السنة	المعدل %	السنة	المعدل %	السنة	المعدل %
1990	/	2002	04.25	2014	12.00
1991	/	2003	06.25	2015	12.00
1992	/	2004	06.50	2016	08.00
1993	/	2005	06.50	2017	04.00
1994	02.50	2006	06.50	2018	10.00
1995	02.50	2007	06.50	2019	10.00
1996	02.50	2008	08.00	2020	03.00
1997	02.50	2009	08.00	2021	02.00
1998	02.50	2010	08.00	2022	02.00

03.00	2023		09.00	2011		02.50	1999
			11.00	2012		02.50	2000
			12.00	2013		03.00	2001

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: (النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13، ماي 2011، صفحة 17، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 37، مارس 2017، صفحة 17، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 41، مارس 2018، صفحة 17، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ثلاثي ثالث، رقم 64، 2023، صفحة 17).

الشكل رقم 04: تطور أداة الاحتياطي الاجباري للفترة (1994-2023)



من الجدول رقم 01 والشكل رقم 05 يتضح لنا أنه رغم التحديد الصارم لهذه الأداة سنة 1994 إلا أنها لم تطبق فعليا وهذا يعود إلى ضعف سيولة البنوك التجارية وهذا لغاية سنة 2001 أين تم إعادة تنشيط هذه الأداة وهذا نتيجة ارتفاع حجم السيولة لدى البنوك نتيجة لارتفاع احتياطات الصرف الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية حيث رفعت إلى 3 % مقابل 2.5 % السارية منذ سنة 1994 فقد تم إعادة تنشيط هذه الأداة بداية من فيفري 2001 وهذا نتيجة ارتفاع حجم السيولة لدى البنوك حيث رفعت إلى 3 % مقابل 2.5 % السارية منذ 1994 وهذا نتيجة الاستقرار النسبي لاحتياطات البنوك. ولكن ارتفعت هذه النسبة إلى 4.25 % في 2002 نتيجة ارتفاع الاحتياطات الحرة لدى البنوك ومع حلول 2003 تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 6.25 %، ثم ارتفع من جديد إلى 6.50 % في 2004 ليحافظ على هذا المعدل لغاية سنة 2007 ليرتفع من جديد إلى 8 % سنة 2008 لغاية 2010 ثم أرتفع سنة 2011 إلى 9 % ثم 11 % سنة 2012 ليستقر في حدود 12 % سنوات 2013، 2014 و 2015 لكن مع تراجع أسعار المحروقات بداية من سنة 2016 تراجعت معه نسبة سيولة البنوك التجارية ليتراجع معه معدل الاحتياطي الاجباري إلى 8 % ليصل سنة 2017 إلى 4 % لكن مع سنة 2018 ونتيجة الارتفاع الطفيف لأسعار المحروقات عرف عودة ارتفاع السيولة لدى البنوك التجارية ليتم الرفع من معدل الاحتياطي الاجباري إلى 10 % واستقر عند هذه النسبة سنة 2019، لكن ومع الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة 2020 خاصة آثار الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة الكوفيد فقد عمل بنك الجزائر على مواجهة هذه الوضعية من خلال الأدوات النقدية إذ تم تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري إلى غاية 3 % سنة 2020 لينخفض من جديد إلى 2 % سنة 2021 وهذا من خلال السياسة النقدية التوسعية التي تعمل على تشجيع الاستثمار من خلال تشجيع السياسة الائتمانية ورفع قدرة البنوك التجارية على منح القروض ورغم الخروج من تأثير صدمة جائحة الكوفيد إلا أنه ورغم التدابير المتخذة من قبل بنك الجزائر في دعم النظام المصرفي من أجل حماية الاقتصاد الوطني

فقد حافظ بنك الجزائر على معدل الاحتياط الاجباري عند 2% خلال سنة 2022 وبانتعاش البنوك التجارية قليلا ورغم الارتفاع المستمر في مستويات التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياط الاجباري إلى 3% سنة 2023 لأنه حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022 فإنه كان لزاما عليه عدم التشديد في السياسة النقدية لأنه في حالة ما إذا كان مستوى التشديد غير كاف أو إذا لم يتم تنفيذه بسعة فسيكون ذلك أكثر كلفة للاقتصاد لاحقا.

ثانيا: تطور معدل إعادة الخصم

يمكن توضيح تطور معدل الخصم من خلال الجدول الموالي:

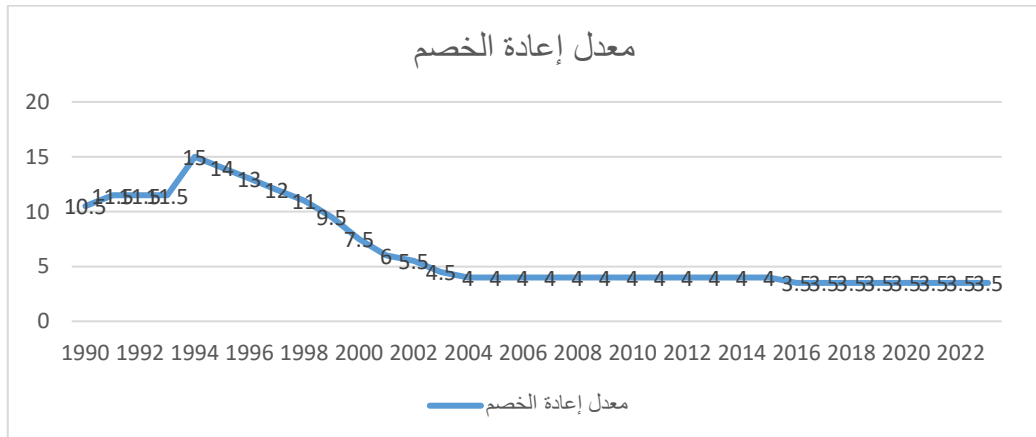
الجدول رقم (02): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	المعدل %	السنة	المعدل %	السنة	المعدل %
1990	10.50	2002	05.50	2014	04.00
1991	11.50	2003	04.50	2015	04.00
1992	11.50	2004	04.00	2016	03.50
1993	11.50	2005	04.00	2017	03.75
1994	15.00	2006	04.00	2018	03.75
1995	14.00	2007	04.00	2019	03.75
1996	13.00	2008	04.00	2020	03.75
1997	12.00	2009	04.00	2021	03.75
1998	11.00	2010	04.00	2022	03.75
1999	09.50	2011	04.00	2023	03.75
2000	07.50	2012	04.00		
2001	06.00	2013	04.00		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 37، 2017، صفحة 19، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 61، 2022، صفحة 19.

الشكل رقم 05: تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990-2023)



نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم 2 والشكل رقم 5 ارتفاع في معدل الخصم حيث سجل سنة 1990 نسبة 10.5 %، ليبلغ معدل 11.5 % خلال السنوات 1991، 1992، 1993 على التوالي ليسجل أقصى معدل له في أواخر سنة 1994 وبداية سنة 1995 بنسبة 15 %، ويرجع هذا الارتفاع في معدل الخصم إلى سياسة بنك الجزائر الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من التوسع في خلق الائتمان والتحكم في معدل التضخم، لكن ونتيجة لاختيار أسعار الصرف في هذه الفترة، أفقدت هذه الأداة أهميتها وحلت دون تحقيق الهدف المنشود. في نهاية سنة 1995 انخفض معدل الخصم وسجل نسبة 14 %، ليستمر بعدها في الانخفاض بشكل منتظم حيث بلغ سنة 1998 نسبة 9.5 % وهي فترة شهدت نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ما يفسر استجابة هذه الأداة للإصلاحات المطبقة في الجزائر ومدى انعكاسها لدعم النمو، ليستمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 4% من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015 لينخفض سنة 2016 إلى 3.5 %، ما يبين مدى التحكم في معدل التضخم من خلال الحد من خلق الائتمان، ليستقر بعدها عند نسبة 3.75 % من سنة 2017 إلى غاية 2023 وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال هذه الفترة، لعدم لجوء المصارف إلى طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر.

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على ألا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السنوات 20 % من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للمنصرمة لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20 % وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يق بتطبيقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر من سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء لسندات العمومية التي تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسطة قدر بـ 14.94%. (مداني، 2017/2016، الصفحات 257-258)

ومنذ ظهور أداة استرجاع السيولة بمناقصة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة في السوق، لكن هناك مجهودات مبذولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة ولكنها بقيت غير مستعملة رغم أن دورها مهم وفعال في تعديل السيولة في البنوك التجارية.

رابعا: استرجاع السيولة بمناقصة: تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر إبريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البيضاء، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشككة الجهاز المصرفي، وان تضع هاته الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة الأخيرة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي ترغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الاجباري. خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ولما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك التجارية خلال سنة 2002 وما ترتب عنه من فائض في السيولة إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة بمناقصة ويتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة

السوق النقدية ثم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من سنة 2002. وقد وصلت قيمة المبلغ المسترجعة بهذه التقنية إلى 250 مليار دينار في نهاية سنة 2003 لترتفع إلى 400 مليار دينار سنة 2004 في ظل توافر السيولة لدى المصارف لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2005 و2006 حيث وصلت إلى 450 مليار دينار خلال سنة 2007.

” يمكن القول إن أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض التي تم استخدامها منذ 2002 تعد وسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، علاوة على ذلك ليست المشاركة في عمليات استرجاع السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك تسيير سيولته “. (بن العارية و بلالي، 2017، صفحة 205)

خامسا: تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر عن طريق اصدار التعليم رقم: 05/04 المؤرخة في: 14 جوان 2005 المتعلقة ب تسهيلات الودائع المغلة للفائدة ، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو 3 أشهر على مستوى البنك المركزي من عائد يحدده هذا الأخير، تطور نسبة هذا العائد من 0.3% بتاريخ: 2005/06/14 إلى 1% في 2007/06/12 وإلى 0.75% بتاريخ: 2007/12/25 في هذا التحديث الجديد أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزانة البنوك على مستوى الوكالات البنكية الموجودة على التراب الوطني، حيث أصبحت أرصدة البنوك (الوكالات البنكية الموجودة في كل ولاية) حساباتها لدى بنك الجزائر تحول مباشرة إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر وذلك مباشرة بعد انتهاء عملية المقاصة الكلاسيكية على مستوى هاته الوكالات، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار د.ج ليصل إلى 456 مليار د.ج في ديسمبر 2006 ليصل إلى 483 مليار د.ج في نهاية ديسمبر 2007 إلى 1031 مليار دج نهاية جوان 2008 لتصل إلى 1400 مليار دج بنهاية سنة 2008 وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة بشكل فعلي. (بن العارية و بلالي، 2017، صفحة 205)

المطلب الثاني: تطور الموجودات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

من خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح تطور الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم (03): تطور صافي الموجودات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	صافي الموجودات الخارجية	البنك المركزي	البنوك التجارية	السنة	صافي الموجودات الخارجية	البنك المركزي	البنوك التجارية
1990	6535	1217	5318	2007	7415563	7382932	32631
1991	24286	10954	13332	2008	10246964	10227561	19403
1992	22641	15815	6826	2009	10885743	10865904	19839
1993	19618	16086	3532	2010	11996565	12005641	9076-
1994	60398	50659	9739	2011	14939968	14932661	7307
1995	133298	15579	10719	2012	15225157	15267185	42028-
1996	133949	122359	11590	2013	15734497	15824535	90039-
1997	350309	342906	7403	2014	15375405	15522555	147150-
1998	280710	278689	2021	2015	12596037	12394152	98115-
1999	169617	172596	2979-	2016	12596037	12694152	98115-
2000	775948	774294	1654	2017	11227401	11320778	93377-
2001	1310746	1313568	2822-	2018	9485610	9572437	86827-
2002	1755696	1742732	12964	2019	7598686	7638607	39921-

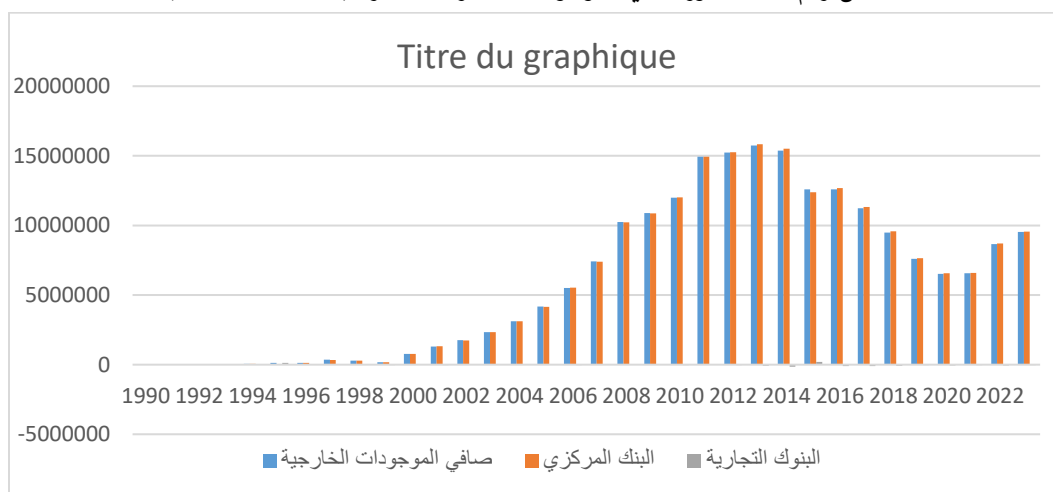
58060-	6576307	6518248	2020	16716	2325946	2342662	2003
37400-	6596500	6559100	2021	10098	3109076	3119174	2004
65800-	8716200	8650400	2022	28193	4151463	4179656	2005
33100-	9565400	9532300	2023	11309-	5526354	5515045	2006

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE - SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964 - 2020 juin 2022

النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64، 2023، صفحة 10.

الشكل رقم 06: تطور صافي الموجودات الخارجية للفترة (1990-2023)



صافي الموجودات الخارجية هو مقياس للأصول الخارجية الصافية التي تمتلكها دولة ما، ويشمل الأصول الأجنبية مثل العملات الأجنبية، الذهب، الأوراق المالية الأجنبية، والاستثمارات الدولية الصافية. يتم حسابه بطرح التزامات الدولة تجاه الخارج من أصولها الخارجية. يشمل صافي الموجودات الخارجية جميع الموارد المالية التي يمكن استخدامها لدعم العملة المحلية، تمويل العجز في الميزان التجاري، ودفع الديون الخارجية. يعتبر مؤشراً على القدرة الاقتصادية للدولة واستقرارها المالي، ويؤثر على تصنيفاتها الائتمانية والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن خلال الجدول رقم: 03 و الشكل رقم: 06 نلاحظ تدهور كبير في صافي الموجودات الخارجية خلال الفترة من 1990 إلى 1999 وذلك راجع لكون الجزائر كانت تواجه تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة للانخفاض الحاد لأسعار النفط وكذا الأزمة الأمنية التي كانت سائدة في تلك الفترة وابتداءاً من سنة 2000 عرف صافي الموجودات الخارجية تحسناً ملحوظاً وذلك راجع لتحسن الوضع الأمني مع ارتفاع لأسعار النفط فعلى سبيل المثال وصل صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2013 إلى مستوى قياسي إذ بلغ صافي الموجودات الخارجية إلى 15734.497 مليار دينار جزائري. لكن بداية من سنة 2014 ومع انخفاض أسعار النفط العالمية بدأت الجزائر تواجه صعوبات في الحفاظ على مستويات مرتفعة من صافي الموجودات الخارجية فبحلول سنة 2019 انخفضت إلى 7598.686 مليار دينار بسبب تراجع الإيرادات النفطية والضغط الاقتصادي الداخلي المتمثلة في العجز في الميزانية فقد اضطرت الجزائر إلى استخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي لتمويل العجز المالي مما أدى إلى تآكل الاحتياطيات بشكل سريع. بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها هذه الفترة، وفي السنوات الأخيرة من 2020 إلى 2023 واصلت الجزائر مواجهة تحديات اقتصادية بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وتقلبات سوق الطاقة مما أثر سلباً على صافي

الموجودات الخارجية ورغم بعض التحسن في أسعار النفط مؤخرا إلا أنه لم يبلغ مستوى صافي الموجودات الخارجية ما وصل إليه خلال السنوات من 2011 إلى 2014 إذ بلغ أعلى مستوى له خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023 إلى 9532.3 مليار دينار.

بصفة عامة، يمكن القول إن تطور صافي الموجودات الخارجية في الجزائر من 1990 إلى 2023 كان متأثرا بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، والسياسات المالية والنقدية الحكومية، والأوضاع الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تعرف الكتلة النقدية "بعرض النقود ويقصد بها الكمية من النقود المؤثرة في فترة زمنية معينة والتي يقوم بها البنك المركزي، كما تعرف أيضا بأنها كمية النقود التي توفرها جميع وسائل الدفع المتاحة تقوم السلطة النقدية عبر التأثير بشكل مباشر على حجم الكتلة النقدية من خلال استعمال عدة أدوات أبرزها تغيير الاحتياطي الإلزامي، السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم" (مكتوب و مصطفى قارة، 2023، صفحة 286).

من خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: مليار دينار جزائري

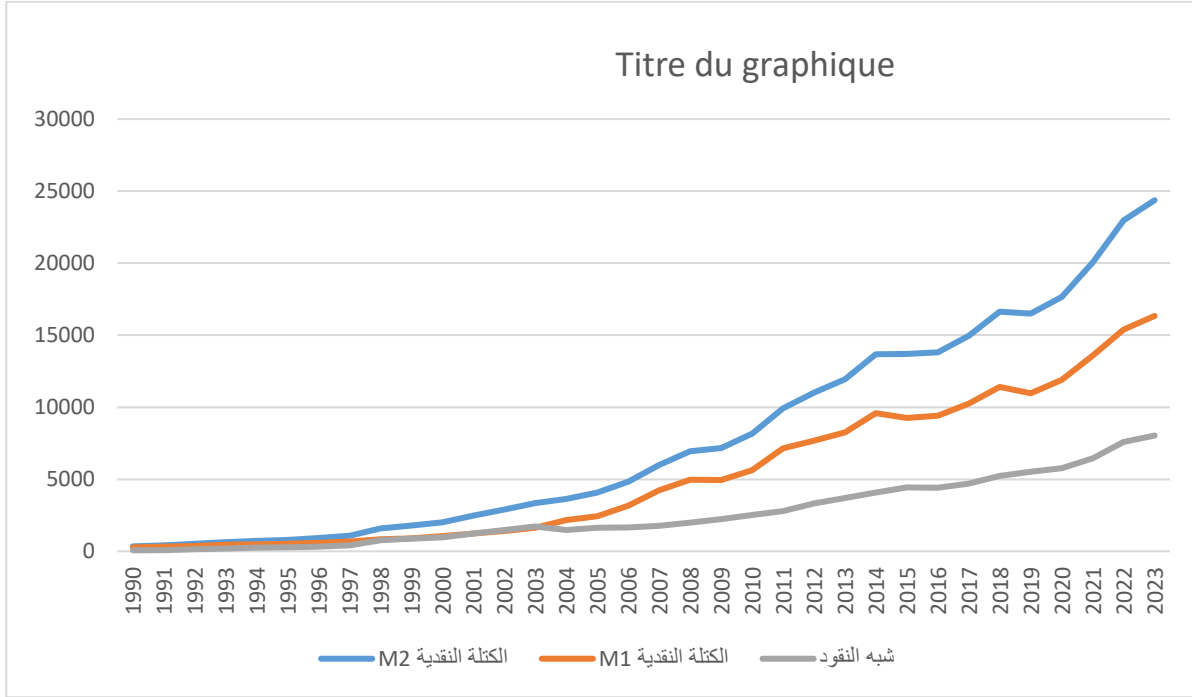
السنة	الكتلة النقدية M2	الكتلة النقدية M1	شبه النقود	السنة	الكتلة النقدية M2	الكتلة النقدية M1	شبه النقود
1990	343	270	73	2007	5994.6	4233.6	1761.0
1991	415.2	325	90.2	2008	6956.0	4964.9	1991.0
1992	515.9	370	145.9	2009	7178.7	4949.8	2228.9
1993	627.4	447	180.4	2010	8162.8	5638.5	2524.3
1994	723.5	476	247.5	2011	9929.2	7141.7	2787.5
1995	799.6	519.1	280.5	2012	11015.1	7681.5	3333.6
1996	915	589.1	325.9	2013	11941.5	8249.8	3691.7
1997	1081.5	671.5	410	2014	13673.2	9593.5	4079.7
1998	1592.5	826.4	766.1	2015	13704.5	9261.1	4443.4
1999	1789	905	884	2016	13816.3	9407.0	4409.3
2000	2023	1048	975	2017	14974.6	10266.1	4708.5
2001	2474	1239	1235	2018	16636.7	11404.1	5232.6
2002	2902	1416	1486	2019	16506.6	10975.2	5531.4
2003	3354.4	1630	1724.6	2020	17659.6	11901.8	5757.8
2004	3644.4	2165.7	1478.7	2021	20053.5	13590.3	6463.2
2005	4070.4	2437.5	1632.9	2022	22964.5	15379.5	7584.9
2006	4827.6	3177.8	1649.8	2023 ث3	24368.2	16334.2	8033.4

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE - SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964 - 2020 juin 2022

النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64، 2023، صفحة 10.

الشكل رقم 07: تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2023)



من خلال معطيات الجدول رقم: 04 والشكل رقم: 7 نلاحظ أن كل سنة نسجل ارتفاعا في الكتلة النقدية M1 في الاقتصاد يقابلها في نفس الوقت تزايد بشكل مستمر في الكتلة النقدية M2 (التي تتكون من المتاحات النقدية والودائع تحت الطلب M1) وهذا يمكن تفسيره بأن الزيادة في الكتلة النقدية M1 تنعكس على الكتلة النقدية M2 وهذا ما لاحظناه منذ سنة 1990 حيث بلغت الكتلة النقدية M2 أنا ذاك حوالي 343 مليار دينار جزائري لتصل في خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023 إلى حوالي 24368.2 مليار دينار جزائري كأعلى مستوى لها في فترة الدراسة.

إذا فقد وصلت الكتلة النقدية ارتفاعها خلال السنوات الأربع الأولى من التسعينيات والتي عرفت تخفيضات هامة في قيمة الدينار الجزائري وهذا الارتفاع سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وها من شأنه تقليص الطلب على الدينار الجزائري كما تطورت الكتلة النقدية بين سنة 1998 و 2005 بشكل متسارع بسبب عاملين أساسيين هما الزيادة في صافي الموجودات الخارجية بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية سنة 2001 حيث تم تخصيص مبلغ 7 مليار دولار لمدة متوسطة تمتد لثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 . (موساوي و زيرار سمية، 2012، صفحة 32). وقد بلغت سنة 2001 قيمة 2474 مليار دينار جزائري مواصلة في الازدياد المفرط لتقفز سنة 2010 إلى 8162.8 مليار دينار جزائري ويرجع السبب في هذا إلى ارتفاع أسعار النفط التي عززت من احتياطات الصرف الأجنبي باعتباره أحد مقابلات الكتلة النقدية والتي وجهت إلى تغطية البرامج التنموية كما نسجل تباطؤ ملحوظ في نمو الكتلة النقدية سنة 2005 بالنظر إلى الصرامة الكبيرة المتخذة في تسيير السيولة المتداولة في الاقتصاد من قبل البنك المركزي ليعود معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع سنتي 2006 و 2007 وذلك تزامنا مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009 في حين تم تسجيل انخفاض غير مسبوق في وتيرة التوسع

النقدي سنة 2009 ويرجع ذلك إلى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري وما انجر عنه من انخفاض في أسعار المحروقات وبالتالي المداخيل وهذا ما أثر سلبا على احتياطات الصرف الرسمية.

شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية تطورا ملحوظا مع بداية سنة 2010 نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014 من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وفي سنة 2015 عرفت معدلات نمو الكتلة النقدية نمو شبه منعدم مقارنة بسنة 2014 ويرجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في سنتي 2015 و2016 على التوالي مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات دفع الجزائر من خلال البنك المركزي إلى تبني سياسة التمويل الغير تقليدي سنة 2017 من خلال التعديل الذي مس قانون النقد والقرض وفق القانون 10/17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر التي تقضي بشراء البنك المركزي السندات المالية عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات، من أجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتواصل الكتلة النقدية نموها حيث بلغت سنة 2018 مقدار 16636.7 مليار دينار جزائري لتشهد بعدها انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية جراء جائحة كورونا وما خلفته من عجز في ميزان المدفوعات إذ انخفضت الكتلة النقدية سنة 2019 إلى 16506.6 مليار دينار جزائري لتعود الكتلة النقدية للارتفاع سنة 2020 بمقدار 17659.6 مليار دينار جزائري نتيجة تحسن رصيد ميزان المدفوعات لتواصل الكتلة النقدية الارتفاع نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية الذي أدى إلى التحسن المحسوس في أسعار المحروقات ليصل سنة 2023 إلى حوالي 24368.2 مليار دينار جزائري.

المطلب الرابع: تطور القروض للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، تسعى برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى تحويل نمط الاقتصاد نحو التنوع الاقتصادي، وتدارك الوضع قبل نشوب هذه الموارد بإتباع سياسة اقتصادية تمثل البنوك فيها دعامة أساسية في ظل غياب سوق رؤوس الأموال يضمن التنمية اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، العصب الحيوي للاقتصاد فكل الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني للتوجه به نحو اقتصاد السوق وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مبنية على أسس صلبة ومتينة كان إصلاح البنك أهم أولوياتها وآلياتها لتحقيق هذا المطلب من خلال نبي سياسة الاقراض لتمويل الاقتصاد. ومن خلال هذا المطلب سأعرض من تطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

الجدول رقم (05): تطور القروض للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: مليار دينار

السنة	قروض للاقتصاد	السنة	قروض للاقتصاد	السنة	قروض للاقتصاد
1990	246.9	2002	1266.8	2014	6504.6
1991	325.8	2003	1380.2	2015	7277.2
1992	412.3	2004	1535.0	2016	7909.9
1993	220.2	2005	1779.8	2017	8880.0

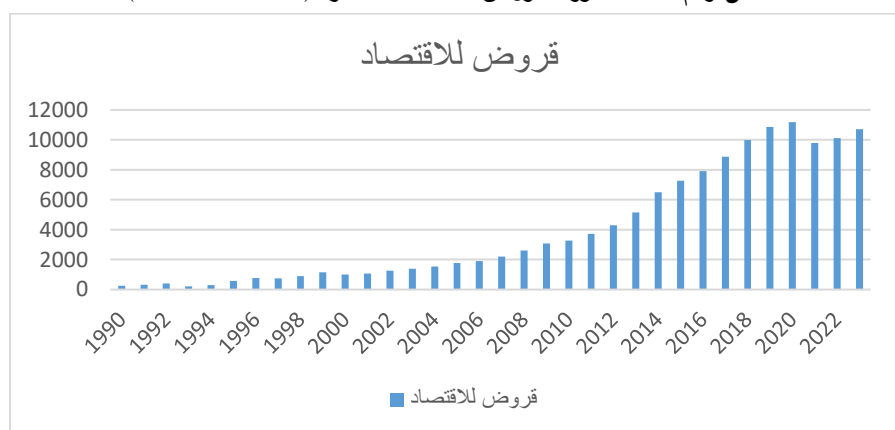
9976.3	2018		1905.4	2006		305.8	1994
10857.8	2019		2205.2	2007		565.6	1995
11182.3	2020		2615.5	2008		776.8	1996
9794.7	2021		3086.5	2009		741.3	1997
10115.2	2022		3268.1	2010		906.1	1998
10703.6	2023 ثلاثي 3		3726.5	2011		1150.7	1999
			4287.6	2012		993.7	2000
			5156.3	2013		1078.4	2001

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

- SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964 – 2020 juin 2022 DE LA BANQUE D'ALGERIE BULLETIN STATISTIQUE

النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64، 2023، صفحة 10.

الشكل رقم 08: تطور القروض للاقتصاد للفترة (1990-2023)



من خلال معطيات الجدول رقم: 05 والشكل رقم: 08 نلاحظ بأنه عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نموا مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.9 مليار دينار لتواصل الارتفاع إلى 412.3 مليار دج سنة 1992 ثم عادت لتسجيل انخفاضا سنة 1993 إلى 220.2 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة أخرى خلال الفترة 1999-2002 وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.8 مليار دج سنة 2002 إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و 2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و 2016 مستوى 7277.2 - 7909.9 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك، وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 إلى 8880.0 مليار دج، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل إلى أعلى مستوى لها 11182.3 مليار دج في سنة 2020 ثم تنخفض إلى 9794.7 مليار دج خلال سنة 2021 لتواصل الارتفاع إلى أن وصلت إلى 10703.6 مليار دينار جزائري خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

ستطرق في هذا المبحث إلى تطور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي وذلك في المطلب الأول، ثم سنتعرض أيضا إلى تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) وذلك في المطلب الثاني، وأيضاً قمنا بدراسة تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة وذلك في المطلب الثالث، وأخيراً قمنا بدراسة مدى فعالية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي وذلك في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي مستويات معيشة الأفراد، وهو يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من دخله النقدي، كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس معدل النمو الاقتصادي، لأنه يربط حجم الثروة داخل بلد ما مقارنة مع التطور في النمو السكاني، وقد عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال الفترة (1990-2023) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): تطور الناتج المحلي إلى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: مليار دينار

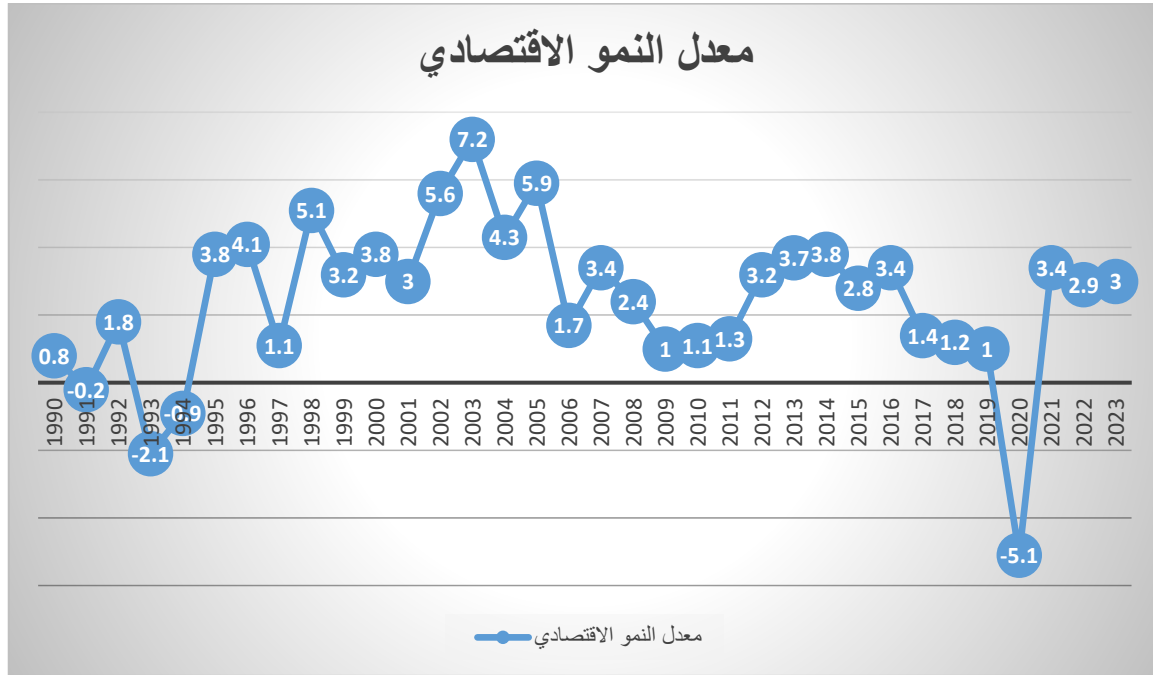
السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي
1990	555.8	0.80	2007	9352.88	3.40
1991	844.49	0.20-	2008	11043.7	2.40
1992	1048.2	1.80	2009	996.8	1.00
1993	1165.99	2.10-	2010	11991.56	1.10
1994	1491.5	0.90-	2011	14588.97	1.30
1995	1991.6	3.80	2012	16209.59	3.20
1996	2570	4.10	2013	16647.91	3.70
1997	2780.19	1.10	2014	17228.59	3.80
1998	2830.5	5.10	2015	16712.68	2.80
1999	3238.19	3.20	2016	17525.1	3.40
2000	4123.51	3.80	2017	18876	1.40
2001	4271.13	3.00	2018	20452	1.20
2002	4522.77	5.60	2019	20500	1.00
2003	5252.32	7.20	2020	18477	5.10-
2004	6149.11	4.30	2021	22079	3.40
2005	7561.98	5.90	2022	27863	2.90
2006	8501.63	1.70	2023	30062	3.00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf-executive-board-concludes-2022-article-iv-consultation-with-algeria>

(بجايوي و زيرار، 2023، الصفحات 531-532)

الشكل رقم 09: تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-2023)



من خلال معطيات الجدول رقم: 06 والشكل رقم: 09 نلاحظ تسجيل معدلات سالبة في بداية التسعينات أي سنوات 1991 ب: 1,2% - و 1993 ب: 2,1% - و 1994 ب: 0,9% -، وهذا يعود لانخفاض أسعار البترول وإلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة بحيث تم الرفع من معدل إعادة الخصم من أجل تخفيض من حدة التضخم، أي أن دور السياسة النقدية كان منحصر في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار دون الأهداف الأخرى، لتعود هذه النسبة للارتفاع منذ سنة 1995 ب 3,8% وتسجل قيما موجبة بسبب البرامج التي طبقتها الدولة من برنامج التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي، إلا أن هذا النمو لم يكن بسبب السياسة النقدية وإنما إلى السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة، ليتواصل الارتفاع في معدلات النمو فسجل سنة 2000 ارتفاع بمعدل 3,8% ليرتفع إلى أعلى مستوى سنة 2003 ليبلغ 7,2%، وقد تواصل النمو الاقتصادي طيلة الفترة من 2004 إلى 2014 بمعدلات متذبذبة تارة صعودا وتارة نزولا وهذا يعود إلى الارتفاع في أسعار النفط وكذا توفر السيولة في الاقتصاد الجزائري وكذا قيام الحكومة الجزائرية بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية المسطرة وما نتج عنها من تفعيل في النشاط الاقتصادي وقد كان دور السياسة النقدية هنا من خلال أدواتها منحصر فقط في امتصاص السيولة من خلال تطبيق السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 01 الخاص بمعدلات أداة الاحتياطي الاجباري وهذا لسحب السيولة الفائضة لدى البنوك التجارية والتحكم في سياستها الائتمانية أي أن السياسة النقدية المتبعة في هذه الفترة كان دورها منعدم لهدف النمو الاقتصادي.

لكن بداية من سنة 2015 سجلنا تراجع في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 2,8% ليتراجع سنة 2017 إلى 1,4% و 1,2% سنة 2018 ليبلغ سنة 2019 معدل 1% وهذا يعود لتراجع أسعار النفط مما حتم لجوء الحكومة إلى سياسة انكماشية تبنت فيها سياسة التقشف وخلال سنة 2020 ومع ما خلفته الأزمة الصحية جراء جائحة كورونا من أضرار على الاقتصاد العالمي عامة والجزائر خاصة من خلال تراجع التشغيل وارتفاع مستويات البطالة وتدهور الوضعية الاقتصادية حيث بلغ معدل النمو إلى

أدنى مستوى له وهو -5.1% ليتحسن سنة 2021 ويقدر بـ: 3.4% وهذا يعود لبداية تحسن الوضع من خلال الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ليبقى محافظا على نوع من الاستقرار سنتي 2022 و 2023 بمعدل 2.9% و 3% على التوالي.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يعرف التضخم كما يلي: كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار لذا فإن استقرار الأسعار يعد كهدف نهائي للسياسة النقدية، وهذا منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 وأيضا تم تدعيمه من خلال الأمر 11/03 وكذا الأمر 04/10 ومؤخرا من خلال القانون النقدي والمصرفي 09/23 وبالتالي فإن السلطة النقدية تعمل جاهدة من خلال السياسة النقدية المتبعة على تحقيقه من خلال التحكم في التضخم الذي يعد كظاهرة سيئة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهذا الجدول أدناه يبين مدى تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم (07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

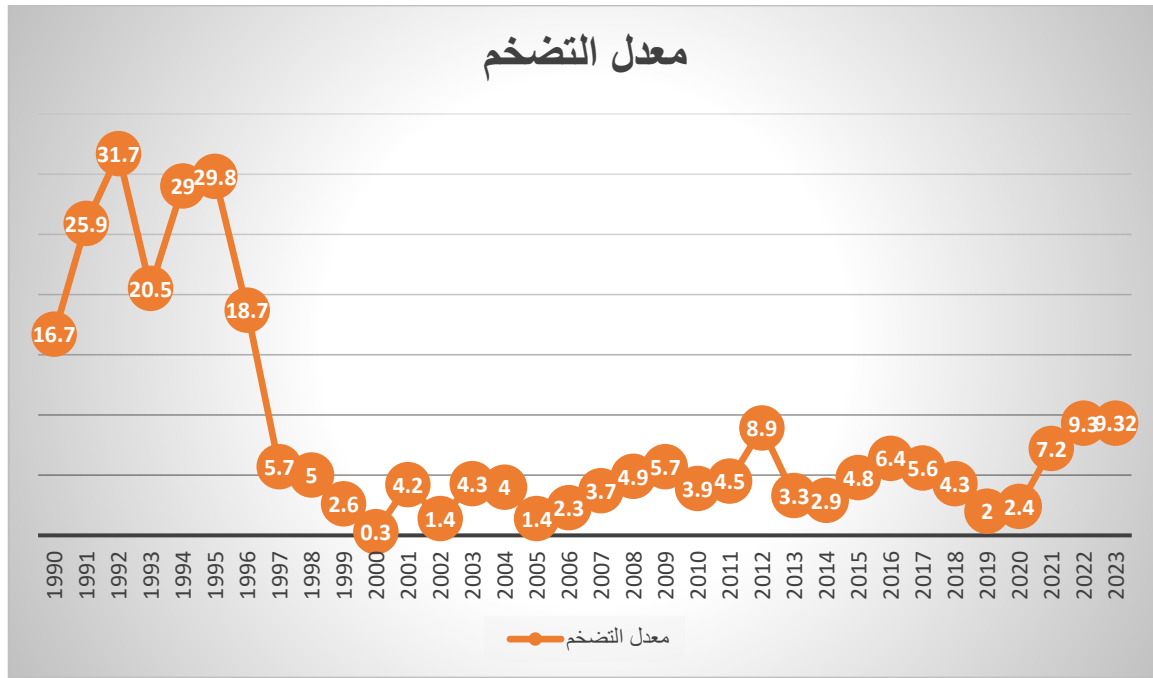
الوحدة: نسبة مئوية

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	16.70	2002	01.40	2014	02.90
1991	25.90	2003	04.30	2015	04.80
1992	31.70	2004	04.00	2016	06.40
1993	20.50	2005	01.40	2017	05.60
1994	29.00	2006	02.30	2018	04.30
1995	29.80	2007	03.70	2019	02.00
1996	18.70	2008	04.90	2020	02.40
1997	05.70	2009	05.70	2021	07.20
1998	05.00	2010	03.90	2022	09.30
1999	02.60	2011	04.50	2023	09.32
2000	00.30	2012	08.90		
2001	04.20	2013	03.30		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وبيانات بنك الجزائر خاص بسنة 2023

تاريخ التصفح: 2024/05/15 <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ>

الشكل رقم 10: تطور معدل التضخم للفترة (1990-2023)



من خلال معطيات الجدول رقم: 07 والشكل رقم: 10 نلاحظ أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر بداية من سنة 1990 والذي قدر بـ: 16.70% ليرتفع بشكل مستمر إلى أن بلغ أعلى مستوى له سنة 1992 بمعدل يقدر بـ: 31.70% ليتراجع قليلا سنة 1993 إلى 20.50% ليعود من جديد للارتفاع سنتي 1994 و 1995 بمعدل 29% و 29.80% على التوالي وكان سبب هذا الارتفاع لقيام الحكومة بتحرير الأسعار سنة 1989 وكذلك بسبب ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة لقيام البنك المركزي بعملية الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز الموازي وكذا انخفاض سعر الصرف والذي بدوره أثر على ارتفاع أسعار السلع المستوردة دون أن ننسى ارتفاع تكلفة خدمة الديون الخارجية.

وبداية من سنة 1996 وبعدمكان المعدل يقدر بـ: 18.70% أخذ هذا المعدل بالتراجع إلى أن وصل إلى 0.30% سنة 2000 وهذا الانخفاض راجع إلى البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية من خلال برنامج التعديل الهيكلي مما توجب على السلطة النقدية مساهمة هذا البرنامج من خلال تطبيق سياسة نقدية انكماشية بأدواتها النقدية غير المباشرة والتي كانت مهمتها العمل على الحد من النمو المتزايد للكتلة النقدية وكذا تمويل المشاريع الاقتصادية بالبحث عن مصادر أخرى لتمويلها فقد لجأت السلطة النقدية من خلال السياسة النقدية المتبعة إلى رفع معدل إعادة الخصم للحد من التوسع في منح الائتمان ومنه التكم في التضخم في هذه الفترة ونستطيع القول بأن السياسة النقدية كانت فعالة ولها دور أساسي في استقرار الأسعار من خلال ما تم تسجيله من معدلات تضخم منخفضة.

وقد عاد معدل التضخم للارتفاع مجدد بداية من سنة 2001 بمعدل 4.20% ويستمر على هذا المنوال طوال الفترة ما بين 2001 و 2020 ولكن بمعدلات متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض نظرا للإجراءات المتشددة التي قامت بها الحكومة بالإضافة إلى العامل المهم وهو ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية والذي يعتبر كفترة مجبوحة مالية عاشتها الجزائر والذي مكن الجزائر بتسديد جل ديونها الخارجية وكذا ارتفاع احتياطات الصرف مما أدى إلى تسجيل نمو في الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار

السلع المستوردة والذي يرجع إلى ارتفاع الأجور وكذا البرامج التنموية المطبقة في الجزائر كل هذه الأسباب ساهمت في الرفع من نسبة التضخم فقامت الدولة بإصدار النقود فعملت السلطة النقدية على تطبيق سياسة نقدية انكماشية تم من خلالها تنشيط أداة الاحتياطي الاجباري منذ سنة 2001 وهذا لامتصاص السيولة الفائضة من خلال الرفع من نسبته وبالتالي التحكم في الكتلة النقدية ويمكننا أن نحكم أن السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية قد كانت فعالة باعتبارها قد استطاعت الحفاظ على معدلات التضخم في مستوى متقارب.

لكن ابتداء من سنة 2021 عاد معدل التضخم للارتفاع ليصل إلى 7.20% ثم 9.30% و 9.32% سنتي 2022 و 2023 على التوالي. نتيجة لتأثيرات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا.

المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا يقومون بذلك، ويسمى بأجر القبول، وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق، وهذا الجدول أدناه يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم (08): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

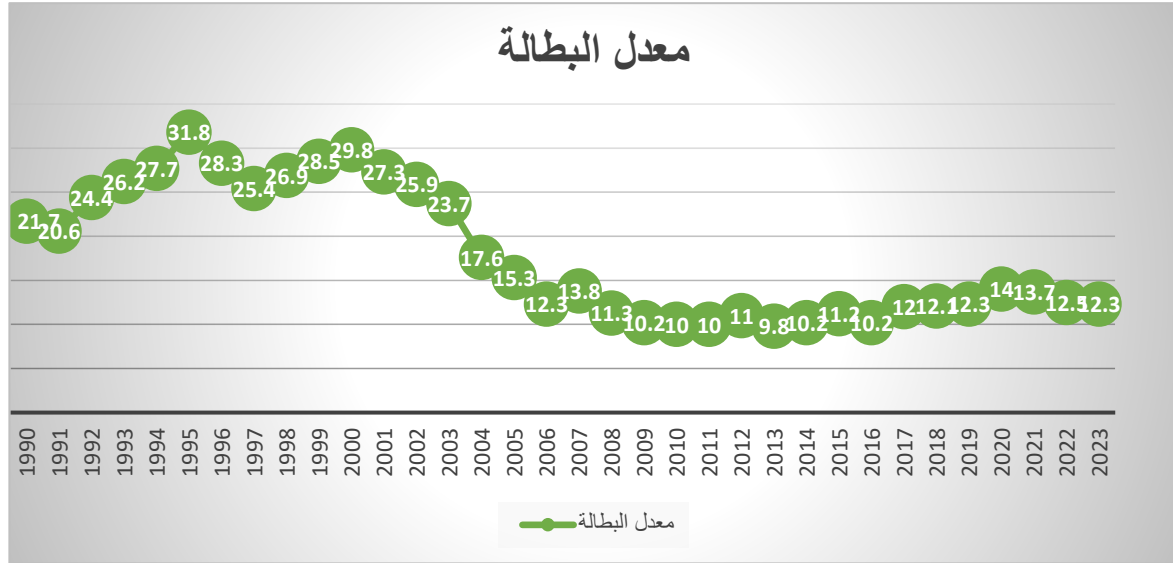
الوحدة: نسبة مئوية

السنة	معدل البطالة		السنة	معدل البطالة		السنة	معدل البطالة
1990	21.70		2002	25.90		2014	10.20
1991	20.60		2003	23.70		2015	11.20
1992	24.40		2004	17.60		2016	10.20
1993	26.20		2005	15.30		2017	12.00
1994	27.70		2006	12.30		2018	12.10
1995	31.80		2007	13.80		2019	12.30
1996	28.30		2008	11.30		2020	14.00
1997	25.40		2009	10.20		2021	13.70
1998	26.90		2010	10.00		2022	12.50
1999	28.50		2011	10.00		2023	12.30
2000	29.80		2012	11.00			
2001	27.30		2013	9.80			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

تاريخ التصفح: 2024/05/15 - <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2023&locations=DZ&start=1991>

الشكل رقم 11: تطور معدل البطالة للفترة (1990-2023)



من خلال معطيات الجدول رقم: 08 والشكل رقم: 11 نلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة منذ سنة 1990 أين بلغت 21.7% لترتفع إلى 31.80% كأقصى حد لها سنة 1995 ثم تنخفض إلى 25.40% في سنة 1997 لتعود للارتفاع لتصل إلى 29.80% سنة 2000 وهذا راجع للبيئة الاقتصادية السائدة والتي كانت تغطي عليها نسب المديونية الخارجية المرتفعة واحتياطات الصرف الأجنبية المتدنية بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية دون أن ننسى الأوضاع الأمنية السائدة أو ما أصطلح عليه بالعشرية السوداء التي عايشتها الجزائر في سنوات التسعينات بالإضافة إلى كل هذا إغلاق المؤسسات العمومية وتسريح عمالها عند قيامها بعملية إعادة الهيكلة كل هذه الأسباب المذكورة أدت إلى تشكل بطالة حادة. سرعان ما تدخلت السلطة النقدية وعملت جاهدة من أجل تخفيض هذه النسب العالية من البطالة عن طريق قيامها بتخفيض معدل إعادة الخصم للرفع من نسبة اللجوء إلى بنك الجزائر للقيام بعملية الخصم وبالتالي الرفع من نسبة سيولته وبالتالي الزيادة من الفرص الاستثمارية لغرض التخفيض من نسب البطالة إلا أن، هذا الاجراء لم يفي بالغرض المرجو منه في تخفيض معدلات البطالة في هذه الفترة.

لكن وابتداء من سنة 2001 بدأ تسجيل انخفاض في معدل البطالة إلى 27.30% ليواصل الانخفاض حتى وصل سنة 2006 و2007 إلى 12.30% و13.80% على التوالي وهذا راجع لتبني السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية بتخفيض معدل إعادة الخصم إلى 4% بعدما كان 21% في سنة 1994 وكذلك التخفيض في نسبة الاحتياطي الاجباري للبنوك التجارية وهذا لغرض تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة وكذلك التكفل بعقود ما قبل التشغيل وهي السياسة التي انتهجتها الحكومة لغرض التخفيض من النسب العالية للبطالة وما ساعد على ذلك هو التحسن المسجل في أسعار البترول في تلك الفترة وهذا ما زاد في انخفاض معدلات البطالة ففي سنة 2008 انخفض معدل البطالة إلى 11.30% ليواصل في الانخفاض ليصل إلى معدل 9.80% سنة 2013 وهذا راجع لتدعيم القطاع الخاص من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت الملجأ للقضاء على مشكلة البطالة على الرغم من أن، السلطة النقدية خلال سنوات من 2009 إلى سنة 2013 قد اتبعت سياسة نقدية

انكماشية بإدراجها لأدوات غير مباشرة جديدة لامتصاص السيولة الفائضة ومنه تخفيض المعروض النقدي هنا يمكن القول أن دور السياسة النقدية كان متمثل في امتصاص فائض الطلب الذي خلفته السياسة المالية التوسعية كل هذا خوفا من التضخم، إلا أن السيولة الكبيرة في القطر المصرفي سمحت بتمويل المشاريع الاستثمارية والرفع من مستوى التشغيل.

ليسجل من جديد ارتفاع في نسبة البطالة منذ سنة 2014 التي بلغت 10.20% ليرتفع إلى معدل 11.20% سنة 2015 ثم ينخفض على 10.20% سنة 2016 ليرتفع إلى 12% و 12.10% و 12.30% خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 على التوالي وهذا راجع للانخفاض أسعار البترول جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 ما انعكس سلبا على احتياطات الصرف الأجنبية وبالتالي تراجع في السيولة النقدية على مستوى الجهاز المصرفي ما أدى إلى التراجع في الاستثمار لارتفاع البطالة إلى 14% سنة 2020 وهذا بسبب الأزمة الصحية جراء جائحة كورونا التي أدت إلى أزمة خانقة أصابت القطاع الاقتصادي بالشلل مما أدى لبعض المؤسسات إلى إعادة الهيكلة ما أجبرها إلى تسريح العمال بالإضافة إلى انعدام المشاريع التي تتيح الفرص للشغل خاصة على مستوى القطاع الخاص الذي عرف تراجعا حادا ونتيجة لهذا الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه الجائحة الصحية فقد بقيت معدلات البطالة في حدود 12.50% و 12.30% خلال سنتي 2022 و 2023.

ما نستنتجه هو أن مشكل البطالة يؤثر على كافة السياسات الاقتصادية منها أو النقدية، ولحلها يتطلب سياسة نقدية صارمة وفعالة وفي حالة الجزائر لا تستطيع السياسة النقدية القضاء على البطالة كون أن الاقتصاد ليس في ذروته الكاملة ” وبالتالي فإن السياسة النقدية تدخل حسب النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي، ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة “ (مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000، 2004، صفحة 12) وكانت تسعى دائما وراء تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، لذا كان القضاء على البطالة من خلال الاعتماد على السياسة المالية التوسعية، التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستقر وبالتالي تعمل على توفير المشاريع الاستثمارية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج التنموية التي تتولد عنها نسبة عالية من التشغيل ومنه القضاء على البطالة.

المطلب الرابع: مدى فاعلية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

إن الحديث عن مسايرة ومدى فعالية مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة والتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية في الاقتصاد الوطني منذ سنة 1990 إلى غاية 2023 وهي فترة الدراسة، يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استقلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني)، وهذا الجدول أدناه قد يبين لنا طبيعة الارتباط الموجود بين التغيير في كمية النقود و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الجدول رقم (09): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: نسبة مئوية

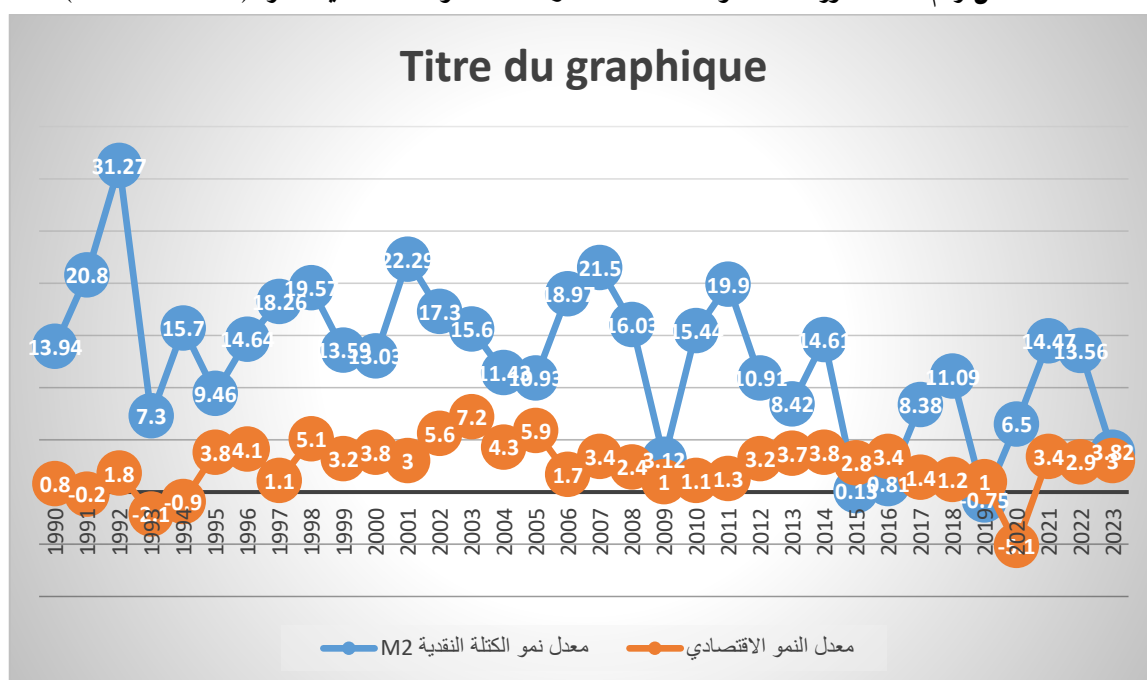
السنة	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل النمو الاقتصادي
1990	13.94	0.80	2007	21.50	3.40
1991	20.80	0.20-	2008	16.03	2.40
1992	31.27	1.80	2009	3.12	1.00
1993	7.30	2.10-	2010	15.44	1.10
1994	15.70	0.90-	2011	19.90	1.30
1995	9.46	3.80	2012	10.91	3.20
1996	14.64	4.10	2013	8.42	3.70
1997	18.26	1.10	2014	14.61	3.80
1998	19.57	5.10	2015	0.13	2.80
1999	13.59	3.20	2016	0.81	3.40
2000	13.03	3.80	2017	8.38	1.40
2001	22.29	3.00	2018	11.09	1.20
2002	17.30	5.60	2019	0.75-	1.00
2003	15.60	7.20	2020	6.50	5.10-
2004	11.43	4.30	2021	14.47	3.40
2005	10.93	5.90	2022	13.56	2.90
2006	18.97	1.70	2023	3.82	3.00

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf-executive-board-concludes-2022-article-iv-consultation-with-algeria>

وبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9> تاريخ التصفح: 2024/04/12

الشكل رقم 12: تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي للفترة (1990-2023)



إن معدلات النمو الاقتصادي تأثرت بالأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج إصلاحات عميقة فمع بداية عام 1990 أصدرت قانون النقد والقرض 90-10 في محاولة منها لتفعيل أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي ومن خلال معطيات الجدول رقم: 09 والشكل رقم: 12 نلاحظ بأنه ومع إمضاء الجزائر لاتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 1989/05/31 ثم الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ 1991/06/03 وأخيرا الاستعداد الائتماني الثالث بتاريخ 1994/04/01 شهد هناك تسجيل تذبذب في تطور معدلات النمو الاقتصادي بين ارتفاع وانخفاض بين موجب وسالب رغم محاولة السلطة النقدية بتبنيها لسياسة نقدية توسعية خاصة في ظل الأزمة النفطية السائدة في هذه الفترة إذ سجل معدل نمو 0.8% سنة 1990 وانخفض إلى غاية -2.1% سنة 1993 ليرتفع إلى 4.1% سنة 1996 وما يلاحظ أيضا أن معدل النمو الاقتصادي يسير بطريقة طردية مع معدل تطور الكتلة النقدية. ولكن مع تحسن الأوضاع الاقتصادية قليلا خلال السنوات من سنة 1996 إلى سنة 1999 ونجاح برنامج التعديل الهيكلي في تحقيق نتائج إيجابية خاصة مع التحسن الملحوظ في أسعار النفط ليشهد تسجيل معدل نمو قدره 3.20% سنة 1999 محافظا تقريبا على هذا المعدل إلى غاية سنة 2000.

أما الفترة ما بين 2000 و2009 ومع تسجيل تحسن كبير في الكتلة النقدية بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط وكذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي هذا ما ساعد على استقرار في معدلات النمو وصلت حتى معدل 7.20% سنة 2003 كأقصى حد له، إن معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2000 كان 13.03% بالمقابل كان معدل النمو الاقتصادي، 3.80% وهي تؤكد على وجود مساهمة ضئيلة نوعا ما لكمية النقود في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم لينخفض إلى 3% سنة 2001 وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في نفس السنة إلى 22.29% ثم بعد ذلك يعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 5.60% و 1.10% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8% بالمقابل يكون معدل نمو الكتلة النقدية يكون متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له كذلك في سنة 2008 بمعدل 21.50%.

وخلال الفترة ما بين 2010 و2014 والتي عرفت تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي الذي نتج عن برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد استطاعت الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية وكذا السلطة النقدية من خلال السياسة الانكماشية المطبقة في محاولة منها لامتصاص السيولة النقدية وضخها في مشاريع اقتصادية أن تحافظ على معدلات نمو مقبولة تراوحت بين 3.20% و 3.80% في سنتي 2012 و2014 على التوالي

لكن ومع الانخفاض الشديد لأسعار النفط فقد عرف ذلك انخفاض رهيب في معدل تطور الكتلة النقدية إذ وصل إلى 0.13% سنة 2015 ثم 0.81% سنة 2016 مع ثبات لمعدل النمو الاقتصادي خاصة مع تآكل الاحتياطي النقدي ببنك الجزائر ما استدعى سنة 2017 إلى تعديل قانون النقد والقرض من خلال القانون 10/17 وتبني السلطة النقدية لسياسة التيسير الكمي وهي إحدى أساليب التمويل غير التقليدي محاولة منها للحفاظ على مستوى مقبول من النمو الاقتصادي لكن ومع جائحة كورونا سنة 2020 فقد عرف معدل النمو الاقتصادي أقصى انخفاض له بلغ -5.10% نتيجة للشلل الاقتصادي الذي ساد في تلك الفترة ليعود إلى الارتفاع تدريجيا ليستقر سنة 2023 عند 3%.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداة الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية.

وقد تطرقنا للأهمية البالغة التي تكتسيها أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر، كوسيلة تساهم لحد كبير في المحافظة على الاستقرار النقدي ومنه الاقتصادي، كما نستنتج بأن الهدف الأساسي والوحيد للسياسة النقدية المطبقة من قبل السلطة النقدية في الجزائر هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومنه التحكم في مستوى التضخم وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي.

كما تلعب السياسة النقدية دور مهم في التأثير على الكتلة النقدية من خلال وضع الأدوات الملائمة وفي الوقت اللازم لمعالجة الوضع سواء كان عجزاً أو فائض، وكون أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت نمواً منذ بداية التسعينات بسبب الإصلاحات التي اتبعتها الجزائر، أما النمو الكبير فكان منذ سنة 2000 وهذا بسبب ارتفاع ودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات فهذا النمو إذا مرتبط بنمو إيرادات قطاع المحروقات، لذا فإن الكتلة النقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي. وللسياسة النقدية تأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية أي يكون لها دور في المحافظة على الاستقرار النقدي من خلال تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، ويتحقق ذلك من خلال معالجة مشكلة التضخم والحفاظ على استقراره من خلال الرفع أو التخفيض من أداة الاحتياطي الاجباري وأداة إعادة الخصم أو تدخل بنك الجزائر في السوق المالية من خلال أدوات استرجاع السيولة سواء عن طريق آلية استرجاع السيولة بالمنافسة أو تسهيلات الودائع المغلة للفائدة، وكذا العمل على التخفيف من القيود الائتمانية بغرض تشجيع السياسة الائتمانية من أجل القضاء على البطالة، العمل على تحسين ميزان المدفوعات واستقرار قيمة العملة الوطنية من خلال تبني سياسة صرف جيدة وهذا من أجل تحقيق الاستقرار الخارجي.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العمومية الجزائرية إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعاً ما.

الخاتمة

العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية للمفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فبالنسبة للسياسة النقدية فبعد معرفة ماهية السياسة النقدية عرفنا مراحل تطورها من خلال وجهات النظر المختلفة بالنسبة لكل مرحلة منها، أولها المرحلة التي ترى أن النقود حيادية وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي. أما المرحلة الثانية فتميزت بالنظر الكينزية فقد أقرت بدور السياسة المالية والنقود في تحديد الدخل، العمالة والطلب على النقود، ثم المرحلة الثالثة أين تراجعت أهمية السياسة المالية من وجهة نظر ما يعرف بإصحاب المذهب النقدي تتبعه في ذلك النظرية النقدية، التي يرى أصحابها بأن السياسة النقدية لها أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية وترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير. في حين ركزت النيو كلاسيك على دور التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية وأن الجانب الحقيقي (الإنتاج) هو الذي يؤثر على الجانب النقدي .

وتتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع. أما أهم أدواتها فهي سعر إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق المفتوحة، الإقناع الأدبي وغيرها. ليتم الحديث عن أنواع السياسة النقدية من خلال السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية وكذا قنوات انتقالها عن طريق قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية، قناة الائتمان.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي والذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي، ويقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي. كما تم التطرق إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتتطرق إلى عناصر النمو الاقتصادي المتمثلة في تراكم رأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية وتطرقنا إلى أنواع النمو الاقتصادي من خلال النمو الطبيعي والنمو العابر والنمو المخطط لنتقل بعدها إلى قياس النمو الاقتصادي من خلال المعدلات النقدية والمعدلات العينية ومقارنة القوة الشرائية.

وفيما يخص العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير الأول على الثاني، فزيادة ضخ الكتلة النقدية يمكن أن يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي. لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تتسبب في ضغوط تضخمية، هذه الأخيرة التي تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار، وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي، إذن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي. ولكل أداة من أدوات السياسة النقدية دور فعال في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي سواء بالإيجاب أو بالسلب حسب السياسة النقدية المتبعة سواء توسعية أو انكماشية وخاصة في الآجال القصيرة إذ تظهر نتائجها مباشرة.

نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- 1- أن البنوك المركزية هي السلطة النقدية الوحيدة المخول لها باستخدام السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال أدواتها الغير مباشرة بغية تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في الاستقرار النقدي والاقتصادي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية
- 2- يعتمد نجاح أدوات السياسة النقدية من عدم نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة لها على قوة المنظومة المصرفية وفعالية الأسواق المالية والنقدية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية
- 3- إن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن وتوفر عناصر مهمة هي رأس المال المادي، رأس المال البشري، عنصر العمل، التقدم التقني، والموارد الطبيعية المتاحة.

- 4- إن ما يميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته لقطاع المحروقات فالإصدار النقدي مرتبط ارتباط وثيق بارتفاع أسعار البترول والزيادة في الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة في إجمالي الناتج الداخلي الخام وذلك لكون هذه الزيادة لم يقابلها إصدار حقيقي.
- 5- تميزت أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المطبقة في الجزائر بنوع من الفاعلية خاصة في الفترات التي تشهد فائض في السيولة فمن خلال السياسة التي تنهجها السلطة النقدية متمثلة في بنك الجزائر بالرفع من معدل الاحتياطي الاجباري وكذا استعمال أدوات استرجاع السيولة أما في الفترات التي تشهد عجزا في السيولة فتلجأ إلى تخفيض معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري وهذا للحفاظ على استقرار السيولة البنكية ومنه المحافظة على الاستقرار النقدي.
- 6- محاولة السلطات الجزائرية توفير الإطار القانوني والجو المناسب لتطوير النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 10/90 وصولا إلى القانون النقدي والمصرفي 09/23 لتحرير بنك الجزائر بمنحه استقلالية أكبر في تسيير السياسة النقدية ومحاولة منها لإعطاء مصداقية أكبر للنظام المصرفي الجزائري لاسترجاع وتأكيد الثقة في هذا النظام تمكن من السيطرة أكثر على الكتلة النقدية وجعلها تصب في الاطار الرسمي خدمة للاقتصاد الوطني وزيادة خلق النقود الائتمانية اللازمة لتحريك الاستثمارات الكبرى وفي شتى المجالات.
- 7- في سنة 2017 لجأت الجزائر من خلال بنك الجزائر بعد التعديل الذي مس قانون النقد والقرض إلى تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية لغرض تزويد الاقتصاد بالسيولة اللازمة لمواجهة حالة العجز الكبير الذي تم تسجيله خلال تلك الفترة دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لغرض المحافظة على الاستقرار.
- 8- رغم أن معدلات النمو الاقتصادي تعد مقبولة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أن هذه المعدلات هي نتيجة بالدرجة الأولى للكتلة النقدية الناتجة عن الزيادة في أسعار البترول وليست وليدة منتج اقتصادي حقيقي وكل تذبذب حاصل في أسعار البترول تكون آثاره بارزة بطريق مباشرة على الناتج القومي الإجمالي أي أن النمو الاقتصادي لا يتصف بالديمومة والثبات فهو قائم على عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويؤول معها النمو الذي تم تحقيقه ونستطيع القول بأن النمو الاقتصادي الجزائري والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعرف معدلات نمو ضئيلة جدا وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يبقى رهينة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية باعتباره المصدر الحيوي الوحيد للدولة.
- 9- وما يلاحظ من خلال هذه الدراسة أن بعض أدوات السياسة النقدية بقيت مبتورة كأداة سياسة السوق المفتوحة والتي تعتبر أهم أداة في البلدان المتقدمة ونظرا لضعف السوق النقدي وعدم وجود سوق مالي فعال في الجزائر فقد بقيت هذه الأداة مجردة من الأهداف المرسومة لها رغم أن السلطة النقدية قد حاولت تفعيلها عن طريق ما يعرف بآلية استرجاع السيولة بالمنافسة.
- 10- لم تستطع السياسة النقدية تحقيق مثولية أهدافها، المعبر عنها من خلال مربع كالدور ما عدا هدف التضخم من خلال الحفاض على استقرار المستوى العام للأسعار في حدود دنيا وهو ما يطرح علامة استفهام كبرى حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل ازدياد تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بإعتباره المصدر الرئيسي للكتلة النقدية المقدمة للاقتصاد.

الاقتراحات:

من خلال الدراسة وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا إعطاء المقترحات التالية:

- 1- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر من أجل تسيير أمثل للسياسة النقدية يجعله متحررا في النظام النقدي والمالي ككل باعتباره السلطة النقدية وها كله خدمة للأهداف المنشودة.

- 2- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين وكذا دعم البحث العلمي وإدخال التقنيات التكنولوجية المتقدمة خاصة في ظل التطور الرهيب الحاصل في جميع المجالات وخاصة مجال الاتصالات (الانترنت). وذلك مواكبة للمستجدات التقنية الحديثة للعمل المصري
- 3- بما أن السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي فعلى الحكومة الجزائية تفعيل جميع السياسات الكلية من خلال أسس موضوعية واقتصادية ومن طرف مختصين وخبراء اقتصاديين وماليين لغرض التحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى. والوصول إلى مستويات يمكن من خلالها التحكم في الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة المسجلة خاصة في السنوات الأخيرة وخلق مناصب شغل حقيقية في قطاعات إنتاجية حقيقية.
- 4- إعطاء فرصة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الجهاز المصرفي من أجل تقوية روح المنافسة في إطار من الشفافية تقوية للنظام المصرفي.
- 5- العمل على استغلال فائض السيولة المسجل في تطوير وتوسيع الاستثمارات وبالتالي تنشيط الاقتصاد ولا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض أسعار الفائدة.

آفاق الدراسة:

تبقى هذه الدراسة تثير الكثير من التساؤلات نذكر منها:

- 1- دراسة أثر سياسة سعر الفائدة والبديل الإسلامي في تعبئة الموارد من أجل تحقيق فائض السيولة لتوجيهه لفائدة الاستثمارات الحقيقية.
 - 2- دراسة البدائل الممكنة بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات لتقليل التأثير على النمو الاقتصادي.
 - 3- دراسة الترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الإطار الإسلامي.
- وعلى ضوء هذه الدراسة وفي نهاية بحثنا هذا لا يسعنا أن نقول إلا أن المجال لا يزال مفتوحا على مصراعيه لمزيد من الدراسات الأخرى لتحليل هذا الموضوع المهم والذي يعتبر مفتاحا مهما من أجل تحقيق هدف رفاهية المجتمع وخاصة في ظل التضارب الكبير في الأرقام والإحصائيات المقدمة والموجودة حاليا واستكمالنا لهذه الدراسة لا يعني أننا استوفينا حقه بل هو غيض من فيض في بحر العلم لقوله تعالى في سورة الاسراء الآية 85 ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	إهداء
I	ملخص الدراسة
II	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
(أ-ج)	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
6	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
8	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
14	المطلب الرابع: أنواع وقنوات انتقال السياسة النقدية
17	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
17	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
19	المطلب الثاني: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي
21	المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي
23	المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي
23	المطلب الأول: دور الأدوات الكمية في عملية النمو الاقتصادي
26	المطلب الثاني: دور الأدوات الكيفية في عملية النمو الاقتصادي
28	المطلب الثالث: درجة كفاية السياسة النقدية في النمو الاقتصادي
30	خلاصة الفصل الأول
31	الفصل الثاني: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2023
32	تمهيد
33	المبحث الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر
33	المطلب الأول: النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 (1962-1990)
39	المطلب الثاني: النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (1990-2023)

45	المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري
48	المبحث الثاني: أهم التطورات النقدية والائتمانية خلال الفترة (1990-2023)
48	المطلب الأول: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
52	المطلب الثاني: تطور الموجودات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
54	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
56	المطلب الرابع: تطور القروض للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
58	المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
58	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
60	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
62	المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
64	المطلب الرابع: مدى فاعلية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
67	خلاصة الفصل الثاني
68	خاتمة عامة
72	فهرس المحتويات
75	قائمة المراجع

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- 1- الطاهر لطرش. (2010). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2- أمين حواس. (2021). نماذج النمو الاقتصادي. تيارت، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر: مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
- 3- أنيس البكري، وليد الصافي. (2009). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى
- 4- جمال حلاوة، علي صالح. (2010). مدخل إلى علم التنمية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن
- 5- صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات. دار الفجر للنشر والتوزيع مصر.
- 6- عزت قناوي. (2005). أساسيات في النقود والبنوك. الفيوم: دار العلم والنشر والتوزيع.
- 7- فليح حسين خلف (2006). الاقتصاد الكلي ، الأردن، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة 1
- 8- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، و سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 9- محمود علي الشرقاوي. (2015). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- 10- زار كاظم الخبكاكي، و حيدر يونس الموسوي. (2015). السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

- 1- بهاء الدين طويل، (2015-2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990م-2010م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر
- 2- بوقفطان سمية. (2022/2023). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 3- حسيبة مداني. (2016/2017). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر.
- 4- عبد اللطيف حدادي، (2016-2017) دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس. الجزائر
- 5- محمد زكاري. (2013/2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة احمد بوقرة رسالة ماجستير، بومرداس الجزائر.
- 6- معيزي قويدر. (2007-2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 . الجزائر.

- 7- يوسف فلاحي. (2021-2022). فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة قياسية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة مقارنة) خلال الفترة 2000 - 2020 . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.

ثالثا: المجالات

- 1- إكرام بن عزة و عبد اللطيف شليل، (2018)، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017 ، منشور بمجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع العدد 2 سنة 2018 جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- 2- إيمان يحياوي، و سمية زيرار. (31 أوت، 2023). أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020. مجلة البشائر الاقتصادية،
- 3- حسن بن العارية، بلالي عبد السلام (2017) تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 198-209 ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال jfbe، الصفحات 198-209
- 4- رنان مختار. (30 أكتوبر، 2023). الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة،
- 5- صالح مفتاح. (فيفري، 2004). أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000. مجلة العلوم الانسانية.
- 6- علي مكتوب، و آمال مصطفى قارة. (31 ديسمبر، 2023). الكتلة النقدية غير الرسمية في الجزائر دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2020. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصفحات 179-301.
- 7- محمد موساوي، و زيرار سمية. (2012). دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009. مجلة الاقتصاد والمجتمع.

رابعا: الدروس والمطبوعات

- 1-إلياس عقال. (2023/2024). محاضرات في مقياس قانون النقد القرض. السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

خامسا: القوانين

- 1- القانون 06/88 المؤرخ في: 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 12/86 والمتعلق بالبنك والقرض
- 2- القانون رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض
- 3- القانون 10/17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
- 4- القانون النقدي والمصرفي رقم 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023

سادسا: الأوامر

- 1- الأمر 01-01 المؤرخ في 27/02/2001 المتمم والمعدل لقانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض
- 2- الأمر 01/10 الصادر في 26/08/2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

سابعاً: التقارير والنشريات

- 1- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 61، 2022
- 2- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 37، 2017
- 3- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 64، 2023
- 4- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، رقم 41، مارس 2018
- 5- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13، ماي 2011

ثامناً: الأنظمة والتعليمات

- 1- نظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها. الجريدة الرسمية العدد رقم: 53 المؤرخ في: 2009/09/13 الصفحة 17
- 2- نظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية الجريدة الرسمية العدد رقم: 27 المؤرخ في: 2004/04/28 الصفحة 38
- 3- نظام رقم 01-20 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الجريدة الرسمية العدد رقم: 15 المؤرخ في: 2020/03/21 الصفحة 31.